

خُلَاصَةُ الْأُصُولِ

تأليف

حضرة الاستاذ العلامة سلطان افندي محمد

المدرس بمدرسة المعلمين الناصرية

(دار العلوم)

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

﴿ الطبعة الاولى ﴾

طبع بمطبعة الواعظ بشارع درب الحمامين بمصر

سنة ١٣٢٤ هـ ١٩٠٦ م

خُلَاصَةُ الْأُصُولِ

تأليف

حضرة الاستاذ العلامة سلطان افندي محمد

المدرس بمدرسة المعلمين الناصرية

(دار العلوم)

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

(الطبعة الاولى)

طبع بمطبعة الواعظ بشارع درب الجمايز بمصر

سنة ١٣٢٤ هـ ١٩٠٦ م

- فهرس -
﴿ كتاب خلاصة الاصول ﴾

| صفحة | |
|--------|--|
| (٢) | الحاجة الى تأليف هذا الكتاب |
| (٣) | الداعي الى طبعه |
| (٤) | خطبة المؤلف |
| (٤) | مقدمة تشتمل على بيان ان ارسال الرسل آت على ناموس الخلقة |
| (٧) | العقل لبس كافيا في الوصول الى طريق السعادتين الدنيوية والاخروية |
| (٩) | بيان ما اتحدت فيه الديانات السماوية |
| (١٢) | تمهيد لتعريف علم الاصول |
| (١٣) | تعريف علم الاصول |
| (١٥) | موضوعه وغايته وواضعه |
| (١٥) | الحكم عند الاصوليين |
| (١٦) | التكليف لا يكون الا بفعل |
| (١٦) | الغافل |
| (١٧) | حكم الملجأ والمكره من حيث التكليف وعدمه |
| (١٨) | خطاب الوضع |
| (١٩) | مبحث الأدلة |
| (٢١) | مبحث الحاص |
| (٢٤) | الامر |

| صفحة | |
|--------|-----------------------------------|
| (٢٦) | الآتيان بالمأمور به |
| (٢٨) | الحسن والقبح |
| (٣١) | الزهي |
| (٣٢) | الزهى عنه |
| (٣٤) | ضد الامر والزهى |
| (٣٦) | المطلق والمقيد |
| (٣٧) | العام |
| (٤٠) | قصر العام |
| (٤١) | تخصيص العام |
| (٤٤) | الفاظ العموم |
| (٤٦) | المشترك |
| (٤٧) | الجمع المنكر |
| (٤٧) | الظاهر |
| (٤٨) | النص |
| (٤٩) | المفسر |
| (٤٩) | المحكم |
| (٥٠) | المماضة والترجيح بين انواع الظهور |
| (٥١) | الحفى |
| (٥١) | المشكل |
| (٥٣) | المجمل |
| (٥٤) | قاعدة يعرف بها الخجل من المتشابه |

| صفحة | |
|--------|---|
| (٥٤) | المتشابه |
| (٥٥) | الحقيقة والمجاز |
| (٥٧) | الصريح |
| (٥٧) | الكناية |
| (٥٧) | الدال بعبارة |
| (٥٩) | الدال بإشارته |
| (٥٩) | الدال بالنص |
| (٦٠) | الدلالة بالمفهوم وأقسامها وبيان ما يحتاج به منها وما لا يحتاج |
| (٦١) | الدال باقتضائه |
| (٦١) | المعارضة والترجيح بين أنواع الدلالة |
| (٦٤) | البيان وأقسامه الخمسة |
| (٦٦) | بيان أن النسخ تقتضيه العدالة والحكمة |
| (٧٠) | الركن الثاني السنة |
| (٧١) | شرائط الراوي |
| (٧٣) | راوي الحديث |
| (٧٥) | انقطاع الحديث |
| (٧٧) | الطعن في الحديث |
| (٧٩) | محل الخبر |
| (٨١) | أنواع الخبر |
| (٨١) | فعله عليه السلام |
| (٨٢) | تقريره عليه السلام |

صفحة

(٨٢) حقيقة الوحي وبيان اقسامه

(٨٤) الاجماع

(٩٠) مراتب الاجماع

(٩١) القياس

(٩٣) شروط القياس

(٩٨) اركان القياس

(٩٨) طريقة معرفة العلة

(٩٩) طريق معرفة العلة بالنص

(١٠٠) « « بالاجماع

(١٠٠) « « بالمناسبة

(١٠١) العلة المجوزة للقياس

(١٠١) العلة الموجبة

(١٠٢) المعارضة والترجيح

(١٠٧) الاجتهاد

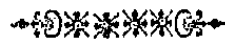
(١٠٨) باب التريثات

﴿ بيان الخطأ والصواب الواقع في هذا الكتاب ﴾

| صفحة | سطر | خطأ | صواب |
|------|-----|-------------------------------|---|
| ٦ | ١٥ | عليه | عليه |
| ١٣ | ١٣ | بالشكل | الشكل |
| ١٥ | ١ | واقسامه | وواضعه |
| ١٥ | ٤ | وغايته | وغايته |
| ١٦ | ٥ | به كذلك | بعدم وجوده كذلك |
| ١٩ | ٣ | لأقتيل | لأقتيل |
| ١٩ | ٤ | عليها | على المرأة |
| ١٩ | ١٥ | الصحابة . . . الى وسلم | التابعين وتابعي التابعين دون زمن الصحابة |
| ٢٠ | ١ | زمن النبي . . . الى والتابعين | زمن الصحابة والتابعين وتابعهم |
| ٢٠ | ٩ | بفهم | بمعرفة |
| ٢١ | ٧ | مأخذها | مأخذها |
| ٢٢ | ٩ | أن | أنه |
| ٢٣ | ١٦ | خاصات | خواص |
| ٢٤ | ١٢ | شقة | مشقة |
| ٢٥ | ٤ | ثابت | ثابت له |

| صفحة | سطر | خطاً | صواب |
|------|-----|---------------------|---|
| ٢٥ | ١٤ | والوحدة | او الوحدة |
| ٢٨ | ٨ | وشبهت | وشبه |
| ٣٥ | ٨ | المحيط لجواز | المحيط فان عدم ضده وهو لبس الا زار لا يوجب الوقوع فيه لجواز |
| ٧٠ | ١١ | او تقريراً والمنقول | او تقريراً غير القرآن والمنقول |
| ٧٤ | ١٦ | يرُوع | برُوع |
| ٨١ | ٧ | لدينه | لدينه |
| ٨٦ | ٩ | الال | الاصل |
| ٨٦ | ١٤ | تشابه | لتشابه |
| ٩٤ | ١١ | تقيض | يقتضى |
| ١٠٦ | ٣ | المثبت | المثبت |
| ١٠٦ | ١٣ | وأقر | وأقره |

خِلَاصَةُ الْأُصُولِ

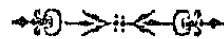


تأليف

حضرة الأستاذ العلامة سلطان أفندي محمد

المدرس بمدرسة المعلمين الناصرية

(دار العلوم)



حقوق الطبع محفوظة للمؤلف



﴿ الطبعة الأولى ﴾

مطبعة الواعظ بشارع درب الجمايز بمصر

سنة ١٣٢٤ هـ ١٩٠٦ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله والصلاة والسلام على رسوله محمد وآله . ﴿ و بعد ﴾
فعلم الاصول علم جزيل الفائدة، عظيم النفع، ومنزله من العلوم الشرعية
منزلة الاصل من الفرع، والروح من الجسم، وهو مع شدة الحاجة اليه
بعيد المنال، وعرا الطريق، ذلك لصعوبة عبارات المؤلفين فيه مع كثرة
الاختلاف، وزيادة التطويل، ووفرة المناقشات اللفظية . فما كان أحوج
الناس الى كتاب يجمع شتيته ، ويضم متفرقه، ويتحاشى المباحث
اللفظية ، مع دقة في التحرير، وجودة في العبارة، وسلامة في الاختصار،
ونعم قد أتاح الله لهم ذلك الأستاذ الفاضل العلامة سلطان افندي
محمد المدرس بمدرسة المعلمين الناصرية (دارالعلوم) فجمع فيه كتاباً
وافياً شافياً، نافعا مفيدا ، ليس بالطويل الممل، ولا بالقصير المخل . وقد
قرأه في تلك المدرسة عدة سنين . يزيد فيه كل سنة ما شاء . مما يجعله
ملائماً للطالبين، مفيداً فيما وضع لاجله

وقد رأى حضرة الشيخ محمد مصطفى الجندى والشيخ احمد
والى من نوابغ المدرسة ان يكون النفع به عاما، والفائدة مشتركة
فأذن لهما بطبعه . وقد اعتنى حفظه الله قبل طبعه بهذيه وتنقيحه،
وتحريره وتوضيحه . وطلب الى ان اعلق عليه من الملاحظات ما يكون
صالحا . من تفسير في المفردات، أو توضيح في العبارات ، أو تميم
لناقص، أو زيادة مستملحة فكان . واضفت اليه زيادة على ذلك
عدة تمرينات مفيدة . تدريبا للطالب، وتسهيلا لتثبيت القواعد، فصار
الكتاب الآن من أحسن ما وضع في هذا الفن : ينتفع به المبتدى،
ويرجع اليه المنتهي

وقد طبع طبعاً متقناً على ورق جيد ليضرب في الاحكام بسهمين
ويحوز الحسن من الجهتين . ونرجو الله ان ينفع بالاستاذ وبكتابه
وان يوفقنا للنشر ما فيه الفائدة العامة آمين

مصطفى عنانى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله والصلاة والسلام على رسوله خاتم انبيائه ، وخلاصة
أصفيائه . اللهم لا سهل الا ما جعلته سهلا ، وانت تجعل الحزن سهلا اذا
شئت ، وفقنا يا مفيض الخير الى سلوك سبيل الرشاد ، والهمنا الصواب
في الاقوال والافعال . تفضلت ربنا فأدم وزد ﴿ وبعده ﴾ فيقول
المستمد من آلاء مولاه (سلطان بن محمد بن علي) هذه كلمات
موجزة في علم الاصول يسترشد بها المبتدى ، ويحمدنها المنتهى ،
جمعتها لطلبة مدرسة المعلمين الناصرية راجيا ممن له الحول والقوة ان
يجعلها خالصه لوجهه تقديس وتعالى ، ناذعة للمطلع عليها . ذلك ما هدانا
اليه وما كنا لنهتدى لولا ان هدانا الله

مقدمة

فطر الله الخليقة على منايها مختلفة وخواص متباينة لكل منها
منفعة في عالم الوجود كما هو مشاهد في خواص العقاقير والنبات
وغيرها من الاجسام البخارية والسائلة . وقد رأينا في الحيوان على

اختلاف أنواعه من الخواص والمزايا ما يبهر اللب ويحار فيه العقل،
وان كثيرا منها ينقاد بطبعه الى رئيس يعمل على ما فيه نفعها فتعتمد
عليه في وسائل الحياة صادعة بأمره كما في النمل والنحل، وان لبعض
الطيور رئيسا يقودها في سيرها ويسهر لحراستها حتى اذا رأى ما يخشى
منه وقوعها في شرك الاصطياد صاح تنبيهها الى الطيران والفرار، ولذا
ترى الصائد يحتمل للقبض عليه من غير ان تسمع له الطيور صوتا أو
تحس بأي حركة تتفهم منها التحذير والحث على الفرار

ومعلوم ان الانسان الذي هو ارقى انواع الحيوان خلقت له
الكائنات لينتفع بها فقراه داثبا في الاستعمار والانتفاع بخواص
المخلوقات بما منحه الله من الفكر الذي ذلل به الصعاب واستخدم
به طبقات الحيوان التي هي اعظم منه خلقا وأكبر قوة كما استخدم
غيرها من البخار والكهرباء في سهولة طرق الوصول ونقل الاخبار
وانواع العلاج الى غير ذلك من الفوائد العائدة على ابناءه بالسعادة
وتمام الرفاهية . وهو مخلوق على حال مبنية على الفناء والتعويض
لتحلل اجزائه بواسطة الحرارة الغريزية والخارجية والاعتياض عما
فقد بما يتناوله من الاغذية، ومركز في قلبه انه ذو صحة يطرأ عليه
المرض، وانه قادر على الكسب، قابل لان يصير عاجزا عنه، فلذا كان
مجبولا على حب الادخار والاستئثار بالمنافع، ومن ثم وقع التنازع
والتخاصم بين افراده، وهذا يوءدى الى الدمار واغتيال القوي
حقوق الضعيف، ويترتب على ذلك عدم انتظام المجتمع الانساني.

ومن هنا كان أحوج الى الرئيس الوازع اكثر من بقية أنواع الحيوان لما هو معلوم من كثرة مطامعه وتباين اغراضه وعظيم حاجياته وكمالياته كى يكف عادية القوى عن الضعيف ويحول بين الظالم والمظلوم فيصبح كل آمناء على نفسه وعرضه وماله . وكما كانت قوانين ذلك الوازع أمس بالصواب واقرب الى العدل انتظمت حال المجتمع الانسانى ونمت الآمال واتسعت طرق الكسب وامتدت الايدى الى الاعمال لما وقر في النفوس من ان المرء مجزى بعمله ان خيرا فخير وان شرا فشر

ومن تأمل القوانين البشرية وجدها غير وافية بطهارة السرائر والتخلق بالاخلاق الطاهرة كالتواضع وحب النفع للفقير ومساعدة الضعيف واقالة العثرات الى غير ذلك ، من المكارم التى تؤدى الى الائتلاف والتناصر كما انها لا تكف يد الظلم والعدوان الا ظاهرا ولو خلى بين الانسان ومطالبه بحيث يحصل عليها بغير طريق العدل والانصاف آمناء من اطلاع المهيم على أعماله لاختلسها عاديا على غيره لان سيطرة القانون البشرى لا تتناول الا ما عليه الوازع وما يسمى بتوبيخ السريرة ليس مانعا قويا من العدوان على فرض انه غير مقتبس من القوانين الالهية فانه لا يلقى من الشهوات والمطامع الا الزواجر المتيقنة الملائمة لها اللهم الا فى نفر من المفطورين على الخبر والبر وقليل ما هم . هذا عدا تأثير العادات والتباس الحق بالباطل والضرار بالنافع فى وضع تلك القوانين وتدوينها وكثيرا ما تبين لواضعيها الخطأ بعد العمل بها فاضطروا الى

تغييرها المرة بعد الاخرى ولا يزالون كذلك . وهذا بخلاف الشرائع السماوية فانها مفعمة بأن لله اطلاعا على خفايا السرائر ففي الآية الكريمة من سورة سبأ (عالم الغيب لا يعزب عنه مثقال ذرة في الارض ولا في السماء) وقال في سورة التوبة (وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله ثم تردون الى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون) وقال في سورة الزلزال (فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره) وفي الاصحاح السادس من انجيل متي (وأما أنت فمتى صنعت صدقة فلا تعرف شما لك ما تفعله يمينك لكي تكون صدقتك في الخفاء فأبوك الذي يرى في الخفاء هو يجازيك علانية) وفيه أيضا (وأما أنت فمتى صليت فادخل الى مخدعك وأغلق بابك وصل الى أبيك الذي في الخفاء فأبوك الذي يرى في الخفاء يجازيك علانية وحينما تصلون لا تكررُوا الكلام باطلا كلامهم فانهم يظنون أنه بكثرة كلامهم يستجاب لهم فلا تتشبهوا بهم لأن اباكم يعلم ما تحتاجون اليه قبل ان تسألوه)

رأبنا العقل الذي هو بمنزلة زمام الانسان في سلوكه طريق السعادة قد انزلته الشهوات عن حد الاعتدال فكان له كزمام جواد انحط الى قوائمه فتخبطت فيه يدها وعاقه عن السير في طريقه القويم فنكب عنه الى سبيل شقاء غايته هاوية ايباق وهلاك . على انه كلما شعر بذلك استحث جواد السير للوصول الى تلك الهاوية الموبقة . والحوادث التاريخية الماضية والقائمة والآتية دلائل ناطقة

بصحة ما قلناه . فإذا لابد لسعادة الانسان من اتباع سنن آخر هو ذلك السرّ الألهي الذي فطر الانسان على ان يسير في حياته على مقتضاه حتى يصل الى غاية السعادة ونهاية الكمال فان الله لم يخلق هذا النوع عبثاً ولم يتركه سدى يتيه في مجاهل الضلالة بل بين له طرق الخير والشر على لسان رساله الذين فطرحهم على حب الارشاد والهداية الى طريق الرشاد والتحذير عن طريق الغواية والشر كما قال تعالى في سورة طه (أعطى كل شيء خلقه ثم هدى) وقال في سورة البلد (وهديناہ النجدين^١) . أولئك الابرار الذين فطرحهم الله على ان ينهضوا ببني نوعهم الى الرقي في مدارج السعادة الأبدية بما يرشدونهم اليه من سبل الخير في هذه الحياة الموصلة الى السعادة الابدية (الله اعلم حيث يجعل رسالته) ففراهم يدأبون ليلهم ونهارهم في اقناعهم باتباع ما يلقونه اليهم حتى يصدعوا بأمرهم ويسلكوا محجتهم ويهتدوا بهديهم واذا اقتضت الحكمة انقياد بعض الحيوان الى رئيس في التصرف النافع فبالاحري ان ينقاد الى رئيسه هذا النوع الكثير المطامع المتشعب الافكار الذي استخلفه الله في الارض لعمارتها والقيام بالاسرار الالهية الجالبة له السعادة والفلاح وقد أرشدنا تاريخ أولئك الرؤساء صلوات الله عليهم على اختلاف بقاعهم وتباعد أزمانهم الى امتيازهم عن عاصرهم من قومهم في سعة المدارك ونفاذ الفكر ونقاء السيرة والسريرة وانهم لا يشغلهم عن دعوتهم هذه زهرة الحياة الدنيا وزخرفها

ولا ما تميل اليه الطباع البشرية من الجاه والمال لما ملأ قلوبهم من حب
 ارشاد نبي نوعهم الى طريق السداد لا يبعثون عنه بديلا وآي القرآن
 الكريم والكتب السماوية مشحونة بذلك قال تعالى في سورة الكهف
 (فلعلك باخع نفسك على آثارهم ان لم يؤمنوا بهذا الحديث اسفا)
 هذه سجيتهم التي فطروا عليها تبدو في حركاتهم وسكناتهم وأقوالهم
 وكافة اطوارهم

اذا اجال انباحث النظر في جميع ما جاءوا به من تهذيب النفوس
 ومكارم الاخلاق وتدبير المنزل وأنواع العقوبات والمعاملات وجدها
 راجعة الى خمسة أشياء وهي حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال
 كما ذكره ابن خلدون في باب (ان الظلم مؤذن بخراب العمران)
 فروح التشريع واحدة في جميع شرائع الانبياء والغرض منها المحافظة على
 هذه الاشياء الخمسة . والاختلاف انما هو في طرق الوصول اليها . وذلك
 يختلف باختلاف احوال الامم والازمان قال الله تعالى في سورة
 الكهف (ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات كانت لهم جنات الفردوس
 نزلا) وقال تعالى في سورة التغابن (آمنوا بالله ورسوله والنور الذي
 انزلنا) وفي سورة البقرة (آمن الرسول بما انزل اليه من ربه والمؤمنون
 كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسوله لا نفرق بين أحد من رسله)
 وقال في سورة الاسراء (ولا تقتلوا النفس التي حرم الله الا بالحق
 ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لولايه سلطانا) وفي سورة الفرقان (وعباد
 الرحمن الذين يمشون على الارض هونا واذا خاطبهم الجاهلون قالوا

سلاما والذين يبيتون لربهم سجدا وقياما والذين يقولون ربنا اصرف عنا عذاب جهنم ان عذابها كان غراما انها ساءت مستقرا ومقاما والذين اذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما والذين لا يدعون مع الله الها آخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله الا بالحق ولا يزنون ومن يفعل ذلك يلق أثاما (وقال في سورة الاسراء) (ولا تقربوا الزنا انه كان فاحشة وساء سبيلا) وقال في سورة الفرقان أيضا

(والذين لا يشهدون الزور واذامروا باللغو مروا كراما) الى غير ذلك من آي القرآن الكريم التي لا يسع المقام ايرادها وقال في الاصحاح الخامس من الانجيل متى (لا تظنوا اني جئت لأنقض الناموس او الانبياء ما جئت لأنقض بل لأكمل) وقال في هذا الاصحاح أيضا (قد سمعتم انه قيل للقديماء لا تقتل ومن قتل يكون مستوجب الحكم وأما أنا فأقول لكم ان كل من يغضب على اخيه باطلا يكون مستوجب الحكم) وفيه أيضا (وقد سمعتم انه قيل للقديماء لا تزن وأما أنا فأقول ان كل من نظر لامرأة اخيه يشتمها قد زنى بها في قلبه) وفي الاصحاح الخامس عشر من الانجيل المذكور (من القلب تخرج افكار شريرة : قتل ، زنى ، فسق ، سرقة ، شهادة زور)

ومن تصفح الشرائع السماوية وما اشتملت عليه من الخضر على الايمان والعبادة والحث على الاخلاق الفاضلة وحسن المعاملة والمواظ

والعبر وأنواع الثواب والعقاب بعين التدقيق والامعان يمجدها كلها راجعة الى الايمان والمحافضة على النفس والعقل والعرض والمال والنسل فلا داعي الى اطالة البحث في هذا ويراود كثير من آي الكتب السماوية اذا تقرر هذا علمنا ان الشارع حث على انقياد بني الانسان للشرائع كي ينالوا السعادة الابدية ويعيشوا عيشة طيبة آمنين مطمئنين على انفسهم وعقولهم واولادهم وساكنت أيديهم لا تتطرف اليها ايدي العدوان والامتهان . ومعلوم ان طرق ذلك تختلف باختلاف الامم زمانا ومكانا واطوارا واخلاقا . ومن ثم جاءت الانبياء متعاقبة كل له شريعة يبين فيها الطرق المؤدية للوصول الى ما ذكرناه من مقاصد الشرائع . وهذا امر جاء لكل الامم في سالف الازمان غير ان منهم من أعلمنا الله به وقصه علينا عظة واعتبارا نظرا لعلمنا ببعض أحواله ووصول شيء من انبيائه اليها وفي ذكرها لنا مواعظ وفوائد يقتضيها التشريع كما قال الله تعالى في سورة هود (وكلا نقص عليك من انباء الرسل ما نثبت به فؤادك) . ومنهم من لم تصل اليها انباؤه لتباعد الازمنة وتنائي الامكنة وبعد الشقة مع عدم الحاجة التشريعية الى ذكر تلك الانبياء التي ليس لنا بها سابقة علم وذلك كالرسل الذين أرسلوا في غير البقاع الآسية فان رحمة الله بعباده ومنحهم الهداية الموصلة الى سعادتي الدنيا والآخرة ليست قاصرة على قوم دون قوم وخاصة ببقعة درناخرى قال الله تعالى في سورة غافر في شأن الرسل عليهم السلام «منهم من قصصنا عليك ومنهم من لم نقصص عليك» فظهر من

كل هذا ان الله تعالى ارسل الرسل للانسان وانزل عليهم الشرائع دلائل
مبينة ما يتعلق بكل فعل من أفعاله كما قال تعالى « لئلا يكون للناس على
الله حجة بعد الرسل »

ولما كانت الافعال غير محصورة ومنها ما لم يقع حين التشريع
بل يقع في الازمان التي بعده ولا يحيط النص ببيان أحكام كل فعل
من الافعال الانسانية فوه بقياس بعضها على بعض في الحكم بدليل
قوله تعالى « فاعتبروا يا اولي الابصار » اذ الاعتبار رد الشيء الى
نظيره في الحكم

فقد تبين من هذا ان افعال المكلفين موضوعات قضايا
محمولاتها تلك الاحكام المنوطة بها على سبيل التفصيل (١) والعام بها
من تلك الأدلة يسعى فقها

وقد نظر العلماء في الأدلة المذكورة والأحكام على سبيل التفصيل
فوجدوا ان الاولى راجعة الى الكتاب والسنة والأجماع والقياس ، والثانية
راجعة الى الوجوب والنسب والحرمة والكراهة والاباحة . ونظروا
في كيفية الاستدلال بالأدلة المذكورة بوجه عام على تلك الاحكام
من غير تعرض للجزئيات الا على سبيل التمثيل كقولهم : الامر يقتضي
الوجوب ان لم يعارض بدليل آخر ، والنهي يقتضي التحريم كذلك .
فانه يندرج في الاول حكم الصلاة والزكاة في قوله تعالى « أقيموا

(١) بمعنى ان لكل فعل حكما كالصلاة فان حكمها الفرضية
وكذلك الصيام والحج وكالقتل والسرقة فان حكم كل منهما التحريم وهكذا

الصلاة وآتوا الزكاة» ويندرج في الثاني حكم القتل والزنا في قوله تعالى «ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق» وقوله تعالى (ولا تقربوا الزنا إنه كان فاحشة وساء سبيلا) فحصلت قواعد كلية متعلقة بكيفية الاستدلال بها على تلك الأحكام المذكورة وما يتوقف عليه ذلك الاستدلال وسموا تلك القواعد بأصول الفقه لا ببناء مسائله المستنبطة من أدلتها التفصيلية عليه مباشرة.

﴿ تعريف علم الأصول ﴾

بان مما تقدم ان علم الأصول هو قواعد كلية يتوصل بها الى استنباط الفقه من أدلته التفصيلية (١) نحو: الامر للوجوب ، والنهي للتحريم وحكم الخاص يتناول الخصوص قطعاً ، والعام يوجب الحكم فيما يتناوله قطعاً

وكيفية التوصل ان تجعل تلك القضايا الكلية المدونة في علم الأصول كبرى بالشكل الاول وصغراء موجبة سهولة الحصول مأخذها الدليل التفصيلي فنقول : الصلاة مأمور بها في قوله له تعالى وأقيموا الصلاة ، وكل مأمور به واجب ينتج : الصلاة واجبة ، والخمر منهي عنها في قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام

(١) او ما يتوقف عليه ذلك الموصول كعدم نسخ الدليل وعدم معارضته بدليل آخر ارجح منه وكالشروط المشترطة في قطعية كل من العام وغيره الى غير ذلك مما سيجيء مفصلاً في محله

رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون) ' وكل منهي عنه محرم ' فينتج : الحظر محرم . والطواف بالبيت المأمور به في قوله تعالى (وليطوفوا بالبيت العتيق) خاص ، وكل خاص يوجب الحكم فيما يتناوله قطعاً وهو الطواف لا غير ، ينتج : الطواف بالبيت المأمور به يوجب الحكم فيما يتناوله قطعاً وهو الطواف دون الطهارة مثلاً . والداخل في البيت المحرم الثابت له الأمن في قوله تعالى (ومن دخله كان آمناً) عام ، وكل عام يوجب الحكم فيما يتناوله قطعاً وهو الداخل مطلقاً ولو كان جانياً فلا يقتل من لاذ (١) به (٢) ، والنتيجة هي المطلوب المقهى كما ان ما ذكر من الآيات وهو قوله تعالى « وأقيموا الصلاة . . . الخ » هو الدليل التفصيلي

(١) بل يمنع عنه الاكل والشرب حتي يخرج منه ويقتل — وقال الامام الشافعي يقتل وان تعلق بأستار الكعبة . وهذا الخلاف مبني على الخلاف في ان العام قطعي او ظني . فمن قال بالاول لم يفسره بالقياس ولا برواية الآحاد ومن قال بالثاني ففسره بحديث الآحاد وهو قوله عليه السلام (ان هذا البيت لا يعيد عاصياً ولا فاراً بدم) وقاس القتل على الجناية في الاعضاء

(٢) ويمكن جعل هذا التمثيل على صورة قياس استثنائي بأن يقال كلما كانت الصلاة مأموراً بها كانت واجبة لكنها مأمورها في قوله تعالى « وأقيموا الصلاة » فينتج انها واجبة الخ

﴿ موضوع وغايته وأقسامه ﴾

موضوعه الأدلة الشرعية من حيث اثباتها للأحكام، والأحكام من حيث استنباطها منها

وغاية معرفة أحكام الله تعالى لتتال بها السعادة
ووضعه الإمام الشافعي رضي الله عنه . ورسالته فيه مشهورة، وهي
أول كتاب ألف في هذا الفن

﴿ باب المصطلحات ﴾

الحكم عند الأصوليين هو خطاب الله تعالى (أي كلامه النفسي
الالهي) (١) المتعلق بأفعال العباد (٢) اقتضاء أو تخييراً (ويطلق
عند الفقهاء على ما ثبت بالخطاب كالوجوب والندب)

والاقتضاء إما أن يكون اقتضاء للفعل أو الترك على سبيل الجزم
الأول الواجب والثاني المحرم . أو غير الجزم الأول المندوب والثاني
المكروه . والتخيير الإباحة . وهذا ما يسمى بخطاب التكليف

(١) فالحكم عند الأصوليين قديم وحصول أثره في الخارج لكل
المرأة بالاعتد وحرمتها بالطلاق حادث

(٢) عدل عما هو مشهور بمجمل كلمة العباد مكان كلمة المكلفين
لما يرد على المشهور من أحكام الصبي في الصوم والصلاة وجواز
تصرفه فيها يعود عليه بالمنفعة كقبوله الهبة وأبرائه من الدين

﴿ تنبيه ﴾

لا تكليف الا بما يطاق وهو كل ممكن في ذاته للانسان اختيار
في وجوده او عدمه وان كان قد يكون واجبا بالغير نظراً لتعلق علم
الله بمحصله طبقاً لما سيكون او محالاً بالغير ايضاً نظراً لتعلق علم الله
به كذلك . اما ما لا يطاق - وهو قسمان : الاول الممكن المستحيل عادة
كمشى الزمن وابصار الاعمى وطيران الانسان في الهواء بدون آلة
تساعد على ذلك ، والثاني المستحيل عقلاً كاجتماع النقيضين وارتفاعهما
فلا تكليف به بدليل قوله تعالى لا يكلف الله نفساً الا وسعها . وقيل يجوز
التكليف بالأخيرين وان لم يقع ذلك وفائدته الابتلاء والاختبار
بإظهار المكلف الامتثال او عدمه

ولما كان كل من الغافل والمليح والمكره ليس مكلفاً على قول بعض
الاصوليين ، ومكلفاً على قول بعض آخر رأينا ان نبين ذلك فنقول

﴿ الغافل ﴾

الغافل الذي لا شعوره كالنائم والساهي غير مكلف لأن من
شروط التكليف العلم الذي من فروعه امتثال أوامر المكلف ونواهيه
فاذا انتفى الشرط انتفى المشروط اذ حصول الشيء بدون شرط
محال في جميع الاوقات

﴿ الملجأ ﴾

الملجأ الذي يدري ولكن لا يمكنه الفعل ولا الترك كالملقى من شاهق على رجل ليقته . هو بهذا المعنى غير مكلف لأن الامتثال والاقتداء اللذين هما فائدتا التكليف لا يتصوران ممن حالته هذه فإنه فاقد القدرة والاختيار معا فهو بمنزلة الجماد

﴿ المكروه ﴾

الا كراه قسمان: ما جىء به وغير ما جىء به . فالملجىء ما يفوت النفس أو العضو لو لم يمثل المكروه أمر من أكرهه . وغير الملجىء ما ليس كذلك كأن يهدد المكروه المكروه بالحبس أو الضرب والمكروه مكلف في هاتين الحالتين بدليل أن المكروه عليه ممكن في ذاته وإن الفاعل قد يفعله وقد لا يفعله . وبدليل أن فعله قد يكون واجبا كما إذا أكره على شرب الخمر وهدد بالقتل فإنه يجب عليه الشرب اختيارا لأن خوف الضررين عنده وصيانة لنفسه من الضياع ويأثم إن لم يشرب . وقد يكون حراما كما إذا أكره على قتل مسلم ظلما فإنه يأثم لو قتله وإن كان لا يقتص منه

والضابط في الاكراه أنه إما أن يكون على قول وأما أن يكون على فعل . فالأول أن كان من قبيل الاخبار لا يتحقق مقتضاه في نظر الشارع . وإن كان انشاء فإن كان مما لا يبطله الهزل كالإطلاق والعق يتحقق مقتضاه . وإن كان غير ذلك كالبيع والإجارة فإنه لا

يصح لا اشتراط الرضا فيه وبطلانه بالهزل
والثاني ان امكن جمل المكره فيه بمنزلة الآلة أوخذ به المكره
كالا كراه على القتل وعلى اتلاف مال الغير بدون حق فيقتص من
المكره دون المكره في الحالة الاولى ويضمن في الثانية

﴿ صحت خطاب الوضع ﴾

(٢) وهو خطاب الله تعالى المتعلق بكون الشيء سبباً أو شرطاً
أو مانعاً — فالسبب ما يتعلق به الحكم ويستند اليه كدخول الوقت
لوجوب الصلاة والسكر لا لحد واتلاف الصبي مال الغير لوجوب الضمان
في ماله وأداء الولي عنه فانه يقال وجبت الصلاة لدخول وقتها وكذا
فيما بعده

والشرط ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده
وجود ولا عزم لذاته كالطهارة بالنسبة للصلاة لان مجرد الوضوء
ليس كافياً في تحقق الصلاة ولا في عدمها وكذلك تعريف الركن
كالركوع والسجود بالنسبة للصلاة والايجاب والقبول بالنسبة للعقود

(١) أي الجعل

(٢) خطاب الوضع مستغنى عنه بخطاب التكليف لان وجوب
الصلاة مثلاً الذي هو معلوم من خطاب التكليف يقتضي صلاة حصل
سبب ايحابها (وهو دلوك الشمس مثلاً) وارتفع المانع منه كالحيض
واستوفت شرائطها كالطهارة بأنواعها ولكن لما تغيرا مفهوم ما ذكر خطاب
الوضع لمجرد الايضاح

الا انه داخل في الماهية بخلاف الشرط فانه خارج عنها
 والمانع هر الوصف المضاف اليه نقيض الحكم الذي منعه كأبوة
 القاتل المقتيل بالنسبة للقصاص وكالحيض بالنسبة للصلاة فانه يقال
 لم يقتل القاتل لكونه أباً لمن قتله ولم تجب عليها الصلاة لكونها حائضاً
 أما الصحة (وهي موافقة الفعل ذى الوجهين وقوعا الشرع^(٣) والفساد
) وهو مخالفة الفعل المذكور له (فعقليان وليسا من خطاب الوضع

﴿ مجتازة ﴾

الدليل عند الاصوليين ما يتوصل بصحيح النظر فيه الى مطلوب
 خبرى سواء كان لفظاً أو غير لفظ مفردا او مركبا ولذا عد منه
 الخاص والعام

والادلة راجعة كما أسلفنا الى أربعة أشياء منها الكتاب - وهو
 اللفظ المنزل على النبي صلى الله عليه وسلم المنقول عنه تواترا المتعبد
 بتلاوته المتحدى باقصر سورة منه المرسوم في المصاحف

ومباحثة الخاصة به هي ان المشهور منه « وهو ما تواتر في زمان
 الصحابة والتابعين دون زمن النبي صلى الله عليه وسلم » يعارض

(٣) كل شيء شرعي له أركان وشروط فاذا حصل من المكلف
 مستوفيا تلك الاشياء المعلومه في الخطابين (خطاب التكليف وخطاب
 الوضع) علم أنه وقع صحيحاً بطريق العقل وان وقع غير مستوف لها
 علم عقلا انه فاسد فله جهتا وقوع

المتواتر « وهو ما تواتر في الازمنة الثلاثة زمن النبي صلى الله عليه وسلم
والصحابه والتابعين والآحاد بخلافها

مثال المشهور ما قرأه ابن عباس في كفارة البمين وهو قوله تعالى
فصيام ثلاثة أيام متتابعات فانها تعارض المتواتر وهي قراءة فصيام
ثلاثة أيام بدون متتابعات والآحاد منه لا يعارض شيئاً من
القسمين الأولين (١)

والسنة هي ما أضيف الى النبي عليه السلام قولاً او فعلاً او
تقريراً واذ كانا على الاسلوب العربي وفهم معنهما لا يكون الا
بفهم الالفاظ وفهم معانيها في اللغة العربية وخواص تراكيبها
وجب على الناظر فيهما لأجل ان يعرف منهما الأحكام ان
يتبع في فهم معنهما مذاق استعمال تلك اللغة والا فقد ركب
متن عمياء وخبط خبط عشواء وبين ان هذا يقتضي البحث
عن كيفية وضع الالفاظ لمعانيها وظهورها منها او عدم ظهورها
ووجوه استعمالها فيها ونوع دلالتها عليها فهي من جهة الوضع
تنقسم الى أربعة أقسام: الخاص والعام والمشارك والجمع المنكر.
ومن جهة ظهورها الى أربعة أقسام أيضاً وهي: الظاهر والنص

(١) المحققون على ان القراءات السبع متواترة في
الجوهر دون الهيئة والمراد بالجوهر الحروف التي تختلف بالرسم
كما لك يوم الدين وملك يوم الدين وبالهيئة غير ذلك مما لا يختلف
به الرسم كتفخيم اللامات وتخفيف بعض الحروف الى غير ذلك

والمفسر والمحكم ، ومن جهة عدمه الى أربعة وهي : الخفي
والمشكل والمجمل والمتشابه ، ومن جهة وجوه استعمالها تنقسم
الى أربعة أيضاً وهي ، الحقيقة والمجاز والصريح والكناية ، ومن
جهة الدلالة تنقسم الى أربعة كذلك وهي الدال بعبارة والدال
بإشارته والدال باقتضائه والدال بنصه . وبعد هذه الاقسام
العشرين قسم آخر يشملها وهو أربعة أقسام

الأول معرفة مأخذها ككون الخاص مأخوذاً من اختص
فلان بكذا ، والنص مأخوذاً من كذا ، ومثل ذلك بقية الاقسام
وهو قليل الجدوي في علم الأصول فلا تتعرض له

والثاني معرفة حقائقها الشرعية المعتمدة عند الاصوليين
والثالث معرفة أحكامها أي الآثار المترتبة عليها الثابتة لها
كأفادة الحكم الوارد على الخاص القطع فيما يدل عليه وكأفادة الحكم
الوارد على العام الظن ان كان مخصصاً والقطع ان لم يكن كذلك
والرابع معرفة ترجيح بعضها على بعض عند التعارض ولما كان
القسم الاول غير معتبر في علم الأصول كان المجموع ستين قسماً وهذه
المباحث مشتركة بين الكتاب والسنة وسيأتى للسنة مباحث
مختصة بها

﴿ بحث الخاص ﴾

الخاص ما وضع لمعنى واحد على سبيل الانفراد . فخرج بقولنا
على الانفراد العام فإنه موضوع لمعنى واحد شامل لأفراد متعددة

من غير حصر. والمراد بالواحد المذكور في التعريف الواحد الحقيقي كزيد وعمر أو الاعتبارى كأسماء الأعداد مثل ثلاثة ومائة فيدخل في تعريف الخاص كل من الفعل والحرف إذا لم يكن مشتركا وكذا المثنى الذي ليس فيه ال الاستغراقية والمنكر الذي ليس واقعا في سياق النفي

والخاص اما جزئى نحو على مثلا، واما نوع نحو رجل او جنس نحو انسان « وإنما عد الانسان جنسا والرجل نوعا لاختلاف أفراد الانسان فى الحكم الشرعى دون الرجل ذى الاهلية المعتبرة شرعا » وحكمه ان يتناول مدلوله قطعا بالنسبة لما اريد به من الحكم الشرعى كما يؤخذ من مذاق استعمالات اللغة فان من يقول زيد عالم انما يريد افادة ثبوت العلم الذى هو قسم من اقسام الخاص لزيد الذى هو قسم منه أيضا افادة قطعية. ومعنى كونه قطعيا في افادة مدلوله ان غيره لا يحتمل فهمه منه فهما ناشئا عن دليل وان كان اللفظ صالحا لتناوله - وليكون الخاص قطعيا في افادة معناه تعين حمل القرء المذكور لبيان العدة في قوله تعالى « والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء » على الحيض دون الطهر لانه لو حمل على الثانى نظرا لتأنيث اسم العدد القاضى بأن يكون المعدود مذكرا وهو الطهر دون الحيض كما قال به الامام الشافعى لما كانت العدة ثلاثة قروء بل اثنين وبعضا لأن الشافعى رضى الله عنه يحسب الطهر الاول الذى حصل فيه الطلاق ويعتبر طهرين بعده ولو قيل ان بعض الطهر طهر فتكون العدة ثلاثة

اطهار قلنا في رده ان الطهر اسم لما تخلل بين الدمين على انه لو عد
بعض الطهر طهرا لكفى طهر ساعة واحدة في الثالث ولا قائل به
والخاص بين في نفسه فلا يحتاج الى بيان لانه يكون تحصيل حاصل ولا
يجوز الزيادة عليه بخبر الواحد (١) ومن الخاص الأمر والنهي
والمطلق والمقيد

(١) فلا يجوز زيادة الطمأنينة في الركوع والسجود في قوله
تعالى اركعوا واسجدوا على سبيل الفرض بخبر الواحد وهو قوله عليه
السلام الاعرابي قم فصل فانك لم تصل لأن الركوع معناه الخاص
الميلان عن الاستواء والسجود معناه وضع الجبهة على الارض
واحتمالهما لذلك الزيادة لم ينشأ عن دليل وكذا لا يجوز اشتراط الموالاة
في الوضوء (مواظبة النبي علي ذلك) واشتراط الترتيب لحديث (لا يقبل
الله صلاة امرئ حتى يضع الطهور مواضعه فيغسل وجهه ثم يديه)
واشتراط التسمية لحديث (لا وضوء لمن لم بسم الله تعالى) واشتراط
النية (لحديث انما الاعمال بالنيات) على سبيل الفرض في قوله تعالى
واغسلوا وجوهكم وايديكم لان قوله تعالى فاغسلوا وجوهكم الخ
وامسحوا برءوسكم خاصات معلوم معناها وهو الاسالة والاصابة واشتراط
هذه الاشياء بهذه الاخبار يكون زيادة على النص وكذا لا يجوز
زيادة الطهارة على سبيل الفرض في آية وليطوفوا بالبيت العتيق لحديث
الا لا يطوفن بهذا البيت محدث ولا عريان لان الطواف خاص معلوم
معناه وهو الدوران بالبيت فلا يكون موقوفاً على الطهارة

﴿ الامر ﴾

الامر هو لفظ طلب به الفعل استعمالاً طلباً جازماً باعتبار وضعه له فالمستعمل في التهديد نحو (اعملوا ما شئتم) والتمجيز نحو (فأتوا بسورة من مثله) والندب نحو (اذا تداینتم بدین الى اجل مسمى فاكتبوه) والاخبار عن طلب الفعل نحو قوله تعالى (كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم) ليس من الامر وان افاد الوجوب في المثال الاخير ويختص لفظ الامر بالوجوب لقوله تعالى (فليحذر الذين يخالفون عن امره ان تصيبهم فتنة او يصيبهم عذاب اليم) فان تهديد المخالف بخوف الفتنة والعذاب الليم يقتضي وجوب عدمها لقوله تعالى (وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى (١) الله ورسوله امرا ان يكون لهم الخيرة من امرهم) وقول النبي صلى الله عليه وسلم (لولا ان اشق على أمتي لأمرتهم بالسواك) فانه لاشقة الا في الوجوب دون الندب والاباحة والصيغة التي تختص بالوجوب هي فعل (٢) الامر بدليل قوله تعالى (واذا قيل لهم اركعوا لا يركعون) فان ذمهم على ترك الامتثال بالصيغة المطلقة دليل على افادتها الوجوب والمعقول من اللغة كذلك فان السيد يعد عبده الذي لم يمثل امره عاصيا وما ذلك الا

(١) معني قضي هنا أمر (بدليل عطف رسول على لفظ الجلالة) لا قدر

(٢) مثل فعل الامر المضارع المقترن بلام الامر كقوله تعالى وليظوفوا باليت العتيق

بترك الواجب خلافا لمن قال بان موجبها ندب لانها اطلب الفعل ولا بد فيه من جانب الرجحان ولمن قال بان موجبها الاباحة لانها تقتضى التصريح بايجاد الفعل والاباحة هي القدر المتيقن فيه ولمن توقف نظرا لكونها تستعمل في معان كثيرة وهذا الحكم ثابت ولو بعد الحظر ولا يخرج عنه للاباحة الا بقريضة كما في قوله تعالى (واذا حللتم فاصطادوا) وقول النبي عليه السلام (كنت نهيتكم عن زيارة القبور ألا فزوروها) (١) فان الآية الأولى اتت بعد قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد وانتم حرم) وقوله تعالى (فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله) بعد قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع) فان الامر في كل ذلك بعد الحظر المقيد انما هو لا رجاءه الى الحكم الاصلى عند انتفاء القيد وذلك الحكم هو الاباحة فالحكم الاصلى وتقييد النهي قريضة على استعمال الأمر هنا للاباحة. كل أمر قيد بما يفيد التكرار (٢) والوحدة

(١) وكقوله تعالى فاذا تطهرتم فاتوهن من حيث امركم الله وقوله عليه الصلاة والسلام (كنت نهيتكم عن ادخار لحوم الأضاحي فوق ثلاث فكلوا وادخروا)

(٢) التكرار والعموم متلازمان غالبا اذ معنى التكرار ان يكرر الفعل مرة بعد أخرى حتي يستوفي جميع افراده التي يصدق عليها والعموم هو ايجاد تلك الافراد فلا ينفك أحدهما عن الآخر الا نادرا كما اذا

فالمراد منه ما قيد به أما المطلق عن التقييد ففي الغالب للواحد الحقيقي
أو الاعتباري والاعتباري هو مجموع الأفراد من حيث هو مجموع
فلو قال ازوجته طالق نفك فطلقت نفسها طالقة واحدة وقعت وكذلك
لو طلقت نفسها ثلاثا ونواه بخلاف ما لو طلقت نفسها طالقتين فأنهما
لا يقعان إذا كانت حرة لان الطالقة الواحدة واحد حقيقي والطلقات
الثلاث واحد اعتباري والطلقتين ليستا كذلك

وأما المعلق على سبب فيتكرر بتكرر سببه نحو قوله تعالى (اقم الصلاة
لذلك الشمس) وكذلك بقية الصلوات المعلقة على اسبابها وهي الاوقات
المعلومة في السنة

﴿الآتيان بالمأمور به﴾

الآتيان بالمأمور به اما أداء أو قضاء . فالأداء هو تسليم
عين المأمور به . وهو ثلاثة أقسام : أداء كامل وأداء ناقص
وأداء شبيه بالقضاء

فالأداء الكامل هو ان يؤدي بالصفة التي شرع عليها
كصلاة الجماعة في وقتها وكرد الغاصب الشيء المفصوب بعينه
والأداء الناقص كالصلاة منفردا في وقتها وكرد المفصوب
مشغولا بحناية أو دين

تأتي ايجاد عامة الافراد دفعة واحدة بدون تكرار كإيقاع الطلقات الثلاث
دفعة واحدة ولما كان هذا لا تفكك النادر لا يعول عليه استغني الاصوليون
بأحدهما عن الآخر

والاداء الشبيه بالقضاء كأن يصلي المسافر الظهر مثلاً
 خلف امام مسافر وبعد ركعة يرعف فيذهب ليغسل أنفه
 ويتوضأ وفي أثناء ذلك يعزم على الإقامة مدة خمسة عشر
 يوماً أو أكثر فيجب عليه ان يصلي ركعة واحدة تكملة
 للركعة الاولى وذلك لأن الاداء هو تأدية ما وجب عليه
 وهو ركعتان صلى منهما واحدة وبقي عليه واحدة أخرى فهذا
 أداء لتأديتها في وقتها وشبيهه بالقضاء لانه ما وجب مع الامام
 وهو ركعة واحدة بدليل انه لم يتم الصلاة اربعاً كما اذا
 كان يؤديها أداءً محضاً ونوى الإقامة فانه في هذه الحالة
 يتمها أربعاً اذا القضاء يؤدي بالحالة التي وجب عليها
 الأداء . ألا ترى ان المسافر اذا وجب عليه شيء من الصلاة
 وقت الحضر وقضاه في وقت السفر فانه يقضيه تاماً .
 وكذا المسافر اذا قضى ما وجب عليه في السفر وهو مقبم فانه
 يقضيه قصراً وانما سعى أداء شبيهها بالقضاء دون العكس لان
 مشابهته أتت من قليل الوصف بخلاف الأداء فانه أتى من
 حيث ذاته ومثاله في المعاملات ان يتزوج رجل امرأة ويمهرها
 عبداً ملك غيره وبعد ذلك يشتري العبد ويتبضها اياه فيسمى
 أداء شبيهها بالقضاء ويترتب على كونه أداء اجبارها على قبوله
 اذا امتنعت وعلى كونه شبيهها بالقضاء جواز نصره فيه
 بالعتق وغيره كالبيع واعطائها القيمة

(والقضاء) وهو تسليم مثل المأمور به قسماً قضاء محض وقضاء شبيه بالاداء . والاول ينقسم قسمين أيضاً قضاء بمثل معقول وقضاء بمثل غير معقول . والاول اما كامل كصيام يوم بدل يوم وكرد مثلي كان ديناً في الذمة . واما ناقص كدفع قيمة المثلي ولا يصار اليها الا اذا تمذرد المثل والقضاء بمثل غير معقول كدفع الدية في القتل واطعام ستين مسكيناً في كفارة الصوم والقضاء الشبيه بالاداء كقضاء المأموم تكبيرات العيد وهو راكع لانه لم يلحقها مع الامام وشبهت بالاداء من حيث أن الانشاء شبيه بالقيام

﴿ الحسن والقبح ﴾

الحسن والقبح لهما ثلاث معان الاول ان يراد بالحسن صفة الكمال كالعلم والصدق و بالقبح صفة النقص كالجهل والكذب الثاني أن يطلق الحسن على ما يلائم الطبع كالحلاوة والقبح على ما لا يلائمه كالمرارة والحسن والقبح بهذين المعنيين عقليان اتفاقاً الثالث ان يطلق الحسن على ما يمدح عليه عاجلاً ويثاب عليه آجلاً والقبح على ما يذم عليه عاجلاً و يعاقب عليه آجلاً والحسن والقبح بهذا المعنى فيهما خلاف

قالت المعتزلة انهما عقليان مستدلين بأن الحسن والقبح صفتان قائمتان بالفعل يحكم بهما العقل اما بالبداهة كحسن الصدق والنافع

وقبح الكذب الضار واما بالنظر كقبح الكذب النافع وحسن الصدق الضار وينبذ عليه الشرع بالأمر في الاول والنهي في الثاني واستدلوا على ذلك بقولهم ان العقل يحكم بحسن العدل وقبح الظلم بقطع النظر عن الشرع وهذا مردود لانهم ان ارادوا بالحسن فيما ذكره الحسن بالمعنى الثالث فغير مسلم وان ارادوا به غيره فمسلم بيننا وبينهم لكنه لا ينهض دليلا على صحة دعواهم

وذهب الاشعري الى ان الخاكم بالحسن والقبح هو الشرع لا غير ولا مدرك للعقل في ذلك فالفعل انما حسن لأمر الشارع به وقبح لنهييه عنه

واستدل على ذلك بانه لو كان الحسن والقبح صفتين قائمتين بالفعل يدركان بالعقل للزم قيام العرض بالعرض ويرد عليه بأنه ان أراد بقوله قيام العرض بالعرض اتصافه به لم يمنع بطلانه فان العرض يوصف بالعرض كقولهم حركة سريعة وحركة بطيئة وأبيض يقق وأسود حالاك وان اراد ان العرض يكون تابعا للعرض في التحيز فلا نسلم ان ذلك حاصل هنا لان الحسن والقبح تابعان للفاعل بشرط تقدم الفعل عليهما لان كلا من الحركة والسرعة تابعان في التحيز للجسم بشرط تقدم الحركة على السرعة وليس للاشعري ان يستدل على دعواه بقوله تعالى (وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا) لان للمعتزلة أن يقولوا ان المراد بالرسول العقل

وذهب الماتريدية ومنهم الحنفية بأن الخاكم بالحسن والقبح

الشرع وان كلا منهما صفة قائمة بالفعل والعقل يدرك ذلك في بعض الافعال فالشارع لم يأمر بشيء الا لكونه حسنا ولم ينه عنه الا لكونه قبيحا وعلى غير رأى الاشعري التقسيم الآتى

المأمور به اما ان يكون حسنا لعينه بأن يشمل أشياء حسنة كالصلاة فانها عبارة عن الخضوع للمنع والثناء عليه وأما ان يكون ملحقا بالحسن لعينه كالزكاة والحج والصوم فانها ليست حسنة لعينها لما في الاول من ضياع المال ولأن الثانى سفر كبقية الاسفار التى فيها المشقة وكذا الثالث فيه حرمان النفس مما خلقه الله لها فهذه الاشياء الثلاثة انما حسنت لوسائل أخرى وهى اغناء (١) الفقير فى الاول وتعظيم البيت فى الثانى وتأديب النفس التى هى أعدى أعداء الانسان (٢) فى الثالث ولكن لما لم يصح النظر الى وسائل الحسن هذه لان المغي هو الله والتعظيم للبيت انما هو بتعظيم من هوله وتأديب النفس بابعادها عما هو كالطبيعى لها لا حسن فيه (٣) جعل ملحقا بالحسن لعينه

(١) فقد ورد أغنوهم عن المسألة فى هذا اليوم (وهو يوم عيد الفطر)

(٢) ورد أن الله أوحى الى آدم ان اعدى أعدائك نفسك التى بين جنبيك

(٣) فهو بمنزلة الحرارة للنار ولا قبيح من وجود هذا اللازم ولا حسن فى رفعه

وإِما أن يكون حسنا لغيره كالوضوء والجهاد فإن الاول حسن
لاجل الصلاة والثاني لاجل اعلاء كلمة الله والاول لا يتأدى الا بعمل
آخر غير الوضوء بخلاف الثاني

وحكم الحسن لعينه والمالحق به انه لا يسقط الا بسقوطه
في نفسه كسقوط الصلاة عن الحائض والنفساء والثاني يسقط
بسقوط ما حسن لأجله فيسقط الوضوء عن الحائض لسقوط
الصلاة عنها

﴿النهى﴾

النهى لفظ طلب به الكف طلبا جازما استعلاء باعتبار
وضعه له فخرج بقولنا طلب به الكف الاخبار وبقولنا طلبا
جازما النهى المفيد للكرهية كالنهى عن البيع وقت أذان
الجمعة وباستعلاء الدعاء والالتماس وباعتبار وضعه له الاخبار
المفيدة للنهى نحو (كنت نهيتكم عن زيارة القبور الا فزوروها)
والنهى يقتضى دوام الترك الا اذا قيد بما يفيد غير
ذلك ويقتضى الفور كذلك نحو (يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا
الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون) وكنهى
الحائض والنفساء عن الصوم والصلاة أيام الحيض والنفساء
والنهى يفيد قبح النهى عنه بدليل قوله تعالى (ان الله
يأمر بالعدل والاحسان وإيتاء ذى القربى وينهى عن الفحشاء
والمنكر والبغى)

وقبح المنهى عنه اما لعينه (١) وضعا وشرعاً كالمنهى
عن الكفر فانه قبيح شرعاً ولغة أيضاً (٢) اذ هو موضوع
فيها لمعنى قبيح عند العقل وهو كفران النعمة او شرعاً فقط
كبيع الحر فانه ليس بمال

او لقبح في وصفه الملازم له كصوم يوم النحر المنهى عنه
شرعاً لقبح في وصفه الملازم له وهو كون العبد في ضيافة ربه
ذلك اليوم وهذا وصف لا ينفك عنه - او لقبح في مجاوره
وهو الوصف الذي ليس ملازماً كالمنهى عن البيع وقت النداء
لصلاة الجمعة لأخلاله بالسعى وهذا الوصف الذي هو الاخلال
ليس ملازماً للبيع لجواز ان يبيع وهو ذاهب الى المسجد بدون
ان يحصل الأخلال بالسعى

﴿ المنهى عنه ﴾

المنهى عنه إما حسي وإما شرعي - فالشرعي ما وضعه
الشارع لمعنى مطلوب كالبيع والزواج والاجارة الخ فان الاول
وضعه الشارع لنقل ملك المبيع من البائع الى المشتري - والثاني

(١) هذا التقسيم لا يثنأى على رأي الاشعري في الحسن والقبح
بل على رأي الحنفية ويصح أيضاً على رأي المعتزلة

(٢) فانه موضوع في اللغة لمعنى يستقبجه أهل اللغة قبل وصول

الشرع اليهم

ملك الانتفاع بالبضع - والثالث ملك منفعة العين المؤجرة -
والحسي ما ليس كذلك كالزنا والمقامرة وشرب الخمر . كل
منهى عنه حسي فأنهى عنه لقبح في ذاته كالقتل الا اذا قامت
قرينة على انه لقبح في وصفه او مجاوره كالزنا فان قبحه لأسراف
الماء وضياع النسب وهو وصف ملازم له وكوطء الحائض فان
قبحه لمجاوره وهو الأذى - والنهي عنه في الأولين يقتضي
البطلان وعدم ترتب الأثر الشرعي الذي يترتب على الصحيح
فلا يعد محصناً بالزنا ولا تحل المزايا بها للزوج الأول ولا يثبت به
النسب وفي الثالث يترتب عليه الأثر فيعد محصناً بوطء
الحائض ويثبت به النسب ويحل الموطوءة للزوج الأول .

والمنهى عنه الحسي بأحواله الثلاث يحرم فعله . كل منهى
عنه شرعي يكون النهي عنه لقبح في وصفه كالتبذير عن الصوم
يوم النحر او عن بيع درهم بدرهمين - او في مجاوره كالتبذير
عن البيع وقت النداء للصلاة الا اذا قامت قرينة على انه لقبح
في ذاته كبيع الحر

اذا كان النهي عن الشرعي لقبح في ذاته كان حراماً
وباطلاً أيضاً فلا يسوغ لمشتري الحر ان يتصرف فيه بحال من
الاحوال لكون البيع باطلاً ويجب عليه فسخه - واذا كان
القبح في وصفه الملازم له كان حراماً وفاسداً كبيع درهم بدرهمين
ويجب على المتبائع الفسخ لكنه يترتب عليه الأثر فيفيد الملك

بالقبض ويصح تصرف المشتري في المبيع والبائع في الثمن بخلاف
البيع الباطل وإذا كان الذبي لقبح في مجاوره كان مكروها وصحيحا
كالبيع وقت الأذان

﴿ ضد الأمر والنهي ﴾

الضد هو الأمر الوجودي الأخص من التقيض كالأمر
بالنسبة للأسود فإنه أمر وجودي أخص من (غير أسود) وكذا
(أسود) بالنسبة له ومثل ذلك كل أمرين وجوديين متغايرين كشجر
وحجر وذهب وفضة الخ

الأمر بالشئ يستلزم تحريم ضده (سواء كان الضد واحدا
كالحركة بالنسبة للسكون وبالعكس أو متعددا كالبودية والصابئة
والمجوسية بالنسبة للإيمان) أن كان حصول ذلك الضد يفوت
حصول المأمور به كالأمر بالاسلام فإنه يستلزم تحريم ضده
وهو البودية والمجوسية والصابئة وغيرها لأنها مفوتة لحصوله
وكالأمر بالاعتزال في قوله تعالى (فاعترلوا النساء في المحيض)
فانه يستلزم تحريم ضده وهو القربان في هذه المدة لانه مفوت لحصول
المأمور به الذي هو الاعتزال

ويستلزم كراهته أن كان غير مفوت لحصوله كالأمر
بالقيام في قوله عليه الصلاة والسلام لما وصف للأعرابي الصلاة (ثم
استوقا) فإنه لا يستلزم تحريم القعود بل يقتضى كراهته لان حصوله

لا يفوت الايمان بالامور به وهو القيام لجواز ان يقوم بعد القعود لعدم تعيين الزمن فيهما فلو كان متعيناً استلزم تحريمه والنهي عن الشيء يقتضى وجوب ضده ان كان عدم ذلك الضد يوجب حصول المنهى عنه كالنهي في قوله تعالى (ولا تعزموا عقدة النكاح حتي يبلغ الكتاب اجله) فانه يقتضى وجوب الكف عن الزواج لانه لو عدم الكف حصل العزم المنهى عنه ولا يقتضى الوجوب اذا كان عدمه لا يوجب الوقوع في المنهى عنه كنهى المحرم عن لبس الخيط لجواز ان يكون عرياناً (١)

(١) الحالة الاولى تتمحقق في كل شيء يكون نقيضه صادقاً على شيء واحد هو الضد فلو عدم تحقق المنهى عنه كما في (ولا تعزموا عقدة النكاح) فان عدم العزم صادق على الكف ولو عدم تحقق العزم وكما في خروج المطلقة من بيتها الذي طلقت فيه قبل انتهاء العدة المذكورة في قوله تعالى (ولا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن الح) فان ضد الخروج البقاء في المنزل ولو عدم تحقق الضد وهو الخروج فيكون عدمه موجبا لحصول المنهى عنه فحكم البقاء المعلوم من هذه الآية الوجوب . والحالة الثانية تتمحقق في كل ما يكون نقيضه صادقاً على الضد وغيره كما في النهي عن لبس الخيط فان ضده وهو لبس الازار لو عدم لا يتحقق المنهى عنه الذي هو لبس الخيط لجواز ان يكون عرياناً وكما في النهي عن شرب الخمر فان ضده وهو شرب الماء لو عدم لا يتحقق شرب الخمر لجواز ان لا يشرب شيئاً ومن هذين المثالين نعلم انه في الحالة الثانية لا يقتضي النهي حكماً معيناً في الضد لجواز ان يكون سنة كما في المثال الاول او مباحاً كما في الثاني

﴿ المطلق والمقيد ﴾

المطلق هو الدال على الحقيقة محتملة لخصص كثيرة من غير شمول ولا تعيين والمقيد ما خرج عن الشيوع بوجه ما وهما من النسب الإضافية فإن الانسان مطلق بالنسبة الى انسان زنجي مقيد بالنسبة الى الحيوان والحيوان مقيد كذلك بالنسبة للجسم مطلق بالنسبة للانسان

ويقع الاطلاق والتقييد على أربعة أقسام
الاول متفق السبب والحكم كأطلاق صوم كفارة اليمين في قوله تعالى (فصيام ثلاثة أيام) وتقييده في قراءة ابن مسعود بقيد متابعات وهي مشهورة يجوز بمثلها الزيادة على الكتاب والحديث المتواتر الثاني مختلف الحكم والسبب كتقييد الشهادة بالعدالة في قوله تعالى (وأشهدوا ذوي عدل منكم) وأطلاق الرقبة في آية الظهار (وهي قوله تعالى) والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبه من قبل ان يتامسا)

الثالث متحد السبب مختلف الحكم كتقييد الايدي بالمرافق في آية الوضوء وهي قوله تعالى (يأيها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق) وأطلاقها في آية التيمم وهي قوله تعالى (فان لم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه)

الرابع مختلف السبب متحد الحكم كتقييد الرقبة في آية القتل بالايان

في قوله تعالى (ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبته مؤمنة) وإطلاقها في آية الظهار المتقدمة

والاول يحمل فيه المطلق على المقيد أي بقيد بقيده لتعذر بقاء كل منهما على حالته . والثاني لا يحمل اتفاقاً . وأما الثالث والرابع فلا يحمل فيهما لأنهما خاصان فهما قطعيان في مدلولهما ولا مانع من ذلك لجواز أن الشارع سبل في شيء فأتى بالحكم فيه مطلقاً كما في الظهار وشدد في آخر فأتى بالحكم فيه مقيداً كما في القتل خلافاً للشافعي في الأخير فإنه قال يحمل المطلق على المقيد دفعا للتناقض وقد علمت أن لا تناقض لا اختلاف محل الحكم

﴿ العام ﴾

هو لفظ يستغرق الصالح له من غير حصر كرجل من قولنا لا رجل في الدار فإن معناه عدم وجود أي فرد من أفراد الرجال إذا التكرار في سياق النفي تعم عموماً شمولياً وهو المراد من العام وحكمه إيجاب القطع فيما يتناوله كما هو مذهب الحنفية واستدلوا عليه بأن العموم معني من المعاني المقصودة فلا بد من وضع لفظ بأزائه — ورد هذا الدليل بأن كثيراً من المعاني لم توضع له الفاظ مخصوصة كرائحة الورد ورائحة المسك بل فهمت من تركيب اضافي على أن في هذا اثبات الوضع بالقياس وهو غير صحيح — واستدلوا أيضاً بقول علي (١)

(١) وذكر في بعض الكتب عثمان بدل علي رضي الله عنهما

كرم الله وجهه في الجمع بين الاختين استمتاعاً بملك اليمين أحلتها آية وهي (ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فما مَلَكت أيما نكح من فتياتكم المؤمنات) وحرمتها آية أخرى وهي قوله تعالى (وان تجمعوا بين الأختين إلا ما قد سلف) ففتياتكم المؤمنات في الآية الأولى لا تفيد حل الأختين إلا إذا كان لفظ فتياتكم المؤمنات قطعياً في العموم كما أن الآية الأخرى لا تفيد التحريم إلا إذا كان لفظ الأختين قطعياً فيه أيضاً ورجح التحريم بحديث (ما اجتمع الحلال والحرام إلا وغلب الحرام الحلال) والاحتياط (٢)

(٢) معلوم أن العام مخصوص إذا كان ظنيّاً لا يسقط به الاستدلال فإن أبا حنيفة رحمه الله استدل على فساد البيع بالشرط بنهي النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع وشرط وهذا عام دخله الخصوص فإن شرط الخيار قد خص منه واحتج على استحقاق الجار الشفعة بقوله عليه السلام «الجار أحق بصقة» وهذا عام مخصوص فإن الجار عند وجود الشريك وطلبه الشفعة لا يكون أحق بصقة بل يكون الحق للشريك واستدل محمد على عدم جواز بيع العقار قبل القبض بنهيه عليه السلام عن بيع ما لم يقبض وقد خص منه بيع المهر قبل القبض وبيع الميراث كذلك ومثلهما بيع بدل الصاح وقد خص أبو حنيفة هذا العام بالقياس فعلمنا أنه حجة للعمل مع كونه غير موجب للعالم القطعي وعلى هذا فما نقل عن علي كرم الله وجهه أن كان الغرض منه الحل والتحريم عملاً لا يصحح دليلاً للحنفية وإن كان الغرض منه الحل والتحريم اعتقاداً نهض برهاناً على دعواهم غير أنه لا دليل على أنه المقصود من كلامه كرم الله وجهه

وذهبت الشافعية والمالكية الى انه ظنى لان كل عام خصص غالبا
 وشاع ذلك في اللغة حتى صار قولهم ما من عام الا وخصص شبه المثل
 بل ان هذه العبارة مخصصة بقوله تعالى (والله بكل شيء عليم) بقوله
 تعالى (لله ما في السموات وما في الارض) فانهما باقيان على عمومهما
 اذ علم الله تعالى يتعلق بالمستحيل والممكن والواجب وكل ما في
 السموات وما في الارض مملوك له جلت شأنه وشيوع التخصيص المذكور
 شبهة قوية تمنع كونه قطعيا في معناه بخلاف احتمال الخاص المجاز
 باحتمال وجود قرينة فانه شبهة ضعيفة غير شائعة فلا تقدر في كونه
 قطعيا وعلى رأى الحنفية اذا تعارض الخاص والعام وجهل التاريخ ثبتت
 المعارضة بينهما في القدر الذي دل عليه الخاص والا فالمتأخر منهما
 ينسخ المتقدم فيما تلاقيا فيه مثال ذلك قوله تعالى (والذين يتوفون
 منكم ويذرون ازواجا يتر بصلن بأنفسهن أربعة اشهر وعشرا) فانه
 شامل للحامل المتوفي عنها زوجها وقوله تعالى (وأولات الأحمال اجابن
 ان يضعن حملهن فانه يقتضي ان عدة الحامل المتوفي عنها زوجها وضعها
 الحمل بخلاف الآية الأولى فانها تقتضي أن عدتها أربعة أشهر وعشرة
 ايام فقد تعارضتا في الحامل المذكورة كما هو رأى على كرم الله وجهه
 وقال ابن مسعود الآية الثانية نزلت بعد الأولى فهي ناسخة لها وعلى
 رأى الشافعي رضى الله عنه لا تثبت بينهما المعارضة ان جهل التاريخ
 ولا ينسخ المتأخر منهما المتقدم ان علم بل يكون الخاص مفسرا للعام
 لانه ظنى في افادة العموم فيحتمل ان يكون مراد به الكل أو البعض

فيفسره الخاص ويزيل هذا الاحتمال مطلقا كما يفسره القياس
وخبر الآحاد بخلاف الخاص فانه لا يفسر بهما لكونه قطعيا
في افادة معناه (١)

﴿ قصر العام ﴾

قصر العام على بعض افراده يكون بخمسة أشياء الاستثناء نحو
عبيدي احرار الا فلانا والشرط نحو انت حر ان قرأت وكتبت
والصفة نحو في الأبل السائمة الزكاة والغاية نحو (فآتموا الصيام الى الليل)
والبديل نحو (والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا) فان
من بدل من الناس فان كان المخرج من العام معلوما كان قطعيا في
الباقى نحو عبيدي احرار الا فلانا وان كان غير معلوم كان العام ظنيا
في الباقي نحو عبيدي احرار الا بعضا واذا كان العام ظنيا جاز تخصيصه
بحديث الآحاد والقياس بخلاف ما اذا كان قطعيا

العام الذى قصر على بعض افراده او خصص يسمى عاما مخصوصا

(١) اذكر الحكم الذى تقضي به القواعد الاصولية عند الحنفية
والشافعية مستنجا مما يأتي

— حديث المرنيين الذين امرهم رسول الله بان يلحقوا بأبل الصدقة
فيشربوا من ابوالها والباها المفيد طهارة بول ما يؤكل لحمه وحديث ورد
بعد ذلك مضمونه استنزهاوا عن البول فان عامة عذاب اهل القبر منه
حديث — ليس فيما دون خمسة اوثق صدقة وقوله عليه السلام
بعد ذلك ماسقته السماء ففيه العشر

بمعنى ان عمومه مراد تناولا لاحكاما أى ان اللفظ شامل لجميع الافراد
وتفهم منه لكن الحكم ليس واردا على كل الافراد بل على بعضها فهو
من قبيل الحقيقة وأما العام الذى أريد به الخصوص فهو الذى لا يراد
عمومه تناولا وحكما نحو قوله تعالى (الذين قال لهم الناس ان الناس
قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم ايمانا) فالمراد بالناس الاولى
نعيم بن مسعود الاشجعي فهو من قبيل المجاز الذى علاقته
العموم والخصوص

﴿ تخصيص العام ﴾

العام اما ان يخص بمستقل غير كلام واما بمستقل هو كلام
فالاول يكون بخمسة أشياء اولها العقل كتخصيص خطاب الشرع
بغير المجنون والصبي وتخصيص (خالق كل شيء بغير الله)
ثانيها الحس كقوله تعالى (وأوتيت من كل شيء) في بلقيس امرأة
سليمان عليه السلام فان العقل يحكم بواسطة الحس ان بعض الاشياء
لم تؤت

ثالثها العرف كما اذا حلف ألا يأكل رأسا مثلا فانه لا يقع
الا على ما تعرف أكله من الرأس كرأس الضأن مثلا دون رأس
العصفور والجراد

رابعها الزيادة كما اذا حلف لا يأكل فاكهة فانه لا يحث
بأكل العنب لما فيه من التغذى المعروف زيادة على التفكه ما لم

يقتضى العرف دخوله في الفأكة

خامها النقص كقوله كل مملوك لى حر فانه لا يشمل المكاتب

لنقص الملك فيه اذ هو يملك يد نفسه في التجارة

والاول من هذه الاقسام الخمسة ان كان معلوما كَأَنَّ كان ما أخرجه

العقل معروفا كان العام قطعياً في الباقي والا كان ظنياً كما في الاربعة

الباقية لخفاء العرف واختلاف الحس والزيادة والنقص

الثاني تخصيص العام بكلام مستقل ويشترط فيه ان يكون

المخصص متصلاً به لا متأخراً عنه والا كان ناسخاً له خلافاً للشافعي

فانه لا يشترط في المخصص المستقل ان يكون متصلاً وهذا الخلاف

مبنى على ما تقدم من ان العام قطعي في افادة معناه عند الخنفيه

وظني عند الشافعية لانه على الاول يكون تخصيصه من قبيل بيان

التغيير وهو لا يجوز تأخيره عن المبين وعلى الثاني يكون من قبيل بيان

التفسير وهو جائز التأخير عن المبين كما سيأتى فلذلك قال الخنفيه لا يجوز

تأخير المخصص المستقل وقالت الشافعية بالجواز

وحكم المخصص المستقل انه ان كان معلوما كان العام فيما عداه

ظنياً لانه من حيث كونه مستقلاً احتمال التعايل ويجوز ان تكون العلة

غير قاصرة على المخصص بل توجد في غيره فلا يكون المخرج معلوماً

واذن تعدى الجهالة الى المراد بالحكم من العام هذا اذا جهلت العلة

اما اذا علمت فاحتمال علمية غيرها باق لما في العلل من التزاحم

على انا لو فرضنا انها تعينت لا يعلم تمام العلم القدر الذي وجدت فيه

من الافراد واذن لا يكون المقدار المخرج معلوماً فتتطرق هذه الجهة الى جهة قدر الافراد المرادة بالحكم من العام أيضاً
وان كان المخرج مجهولاً أشبه الاستثناء في ان كلا أخرج شيئاً من العام وأشبه الناسخ من حيث ان كلا كلام مستقل فمن جهة شبهه بالاول يكون العام ظنياً كما تقدم في الاستثناء ومن جهة شبهه بالثاني يكون غير مغير للعام في شيء لان المجهول لا يصلح دليلاً فلا يصلح معارضاً للدليل وكذلك لا يكون ناسخاً لانه لوجاء المجمع بعد ظاهر مخالفاً له في الحكم لم يثبت به النسخ حتي يتبين المراد منه فكان هذا المخصص في حكم العدم

فلما شبه الاستثناء من جهة والناسخ من أخرى استحق حكم كل منهما وهو جهالة المؤدية الى جهالة قدر افراد العام نظراً لشبهه بالاستثناء وعدم جهالتها لعدم الاعتداد به نظراً لشبهه بالناسخ المجهول فتطرق اليه شبهة الجهة بالنسبة الاول (وقد كان قبل ذلك المخصص شاملاً لجميع افراد شمولاً قطعياً لا شبهة فيه) فيكون ظنياً (ومع ذلك فالراجح انه لا يسقط الاستدلال به من جهة الوجوب العملي دون العملي كما تقدم) مثال ذلك قوله تعالى « قاتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذوهم واحصروهم .. » الآية فان هذا العام خصص بقوله تعالى « وان أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله » فان العام فيه وهو لفظ « المشركين » ظني فيما عدا المستجير وكذا قوله تعالى « وأحل الله البيع وحرم الربا » فان البيع المحال عام يشمل كل بيع وقد

خصص بقوله تعالى «وحرم الربا» أي الزيادة المبينة في حديث «الحنطة
بالحنطة . . .» الخ الأشياء الستة المذكورة فيه ولكن الربا المحرم يحتمل
التعليل من جهة استقلاله ومع العلم بأن العلة هي اتحاد الجنس والقدر
لا يكون العام قطعياً فيما وراء ذلك بل يكون ظنياً

﴿ ألفاظ العموم ﴾

هي المفرد المعروف بأل الاستغراقية أو الإضافة حيث لا عهد
نحو أن الإنسان لفي خسر وكذلك الجموع وأسمائها كرهط وقوم
والنكرة في سياق النفي وما في حكمه كالنهي والاستفهام وكذلك الشرط أن
قصد به المنع نحو - أن آذيت أحداً فعلى كذا - لأنه في معنى النفي أي لا
أؤذي والنكرة في سياق النفي نعم بخلاف ما لو قصد به الإثبات نحو
- أن لم أقل شيئاً فعبدي حر - . ومنها النكرة الموصوفة بصفة
عامة نحو (قول معروف) ، ومهما ، ومن ، وما الشرطيتان أو
الاستفهاميتان - وأين . وأينما . ومتى . وأيان . وكل . وجميع .
وعامة (١)

(١) «كل» لا استغراق الاسماء صريحاً والأفعال ضمناً «كلاً» عكس ذلك
فلو قال كل امرأة أنزوجهما فهي طالق وتزوج امرأة مرارا طلقت في
المرّة الأولى دون سواها بخلاف ما لو قال كلما تزوجت امرأة فهي

ما وضع لخطاب المشافهة نحو يا عبادي بعم الوجود فقط وغيرهم
 من دليل آخر ويشمل النبي ولو مع قل
 وقد يكون الخطاب لمعين ويراد غيره نحو (لئن أشركت ليحبطن
 عملك) (يا أيها النبي ائق الله) فان كنت في شك مما أنزلنا اليك
 خطاب الرسول عليه السلام بعم الامة الا بدليل نحو (خالصة
 لك من دون المؤمنين) - المتكلم داخل في عموم كلامه - خطاب
 الواحد لا بعم الجميع بالصيغة بل بالخبر الحكيم كقوله - حكيم على
 الواحد حكيم على الجماعة

حكاية الصحابي العارف باللغة فعله عليه السلام مثبتاً لا عموم
 فيه نحو (صلى في السكبة) لانه نكرة في الاثبات فيحمل على
 الأقل وهو النفل ويقاس عليه الفرض لتساويهما في الاستقبال والاستدبار
 في حالة الاختيار .

اللفظ الوارد بعد سواء او حادثة يتبعها في العموم والخصوص
 ان كان غير مستقل كنعم وبلى او كان مستقلاً قطعياً في الجواب نحو
 (سها فسجد) و (زنى ماعز فرجم) او ظاهراً فيه نحو (ان
 تغذيت او اغتسلت في هذا الحوض فكذا) جواباً لمن قال تغذى

طالق فتزوجها مرارا فانها تطلق في كل مرة - ترك هنا الكلام على
 حروف المعاني « مع أن عادة الاصوليين ذكرها في هذا الموضع لما
 بينها وبين ما هنا من المناسبة » نظراً لكون معانيها معلومة من اللغة
 وتعلق الاحكام بها انما هو على مقتضى تلك المعاني اهـ

معنى أو اغتسل في هذا الحوض . فانه لا يحنث بالتغذي مفردا
او مع غيره ولا بالاغتسال في غير هذا الحوض .
وأما مظاهره أنه ابتداء كلام بأن اشتمل على قيدزائد في الجواب
فعمومه وخصوصه باعتباره في نفسه نحو : ان جلست اليوم فعلى
كذا . جوابا لمن قال : اجلس عندى . فيحنث بالجلوس
ذلك اليوم ولو عند غير السائل وكقوله عليه السلام لما سئل عن بشر
بضاعة (خلق الماء طهورا لا ينجسه الا ما غير لونه او طعمه اور بحة)
وقوله حين رأى شاة ميمونة (ايما اهاب دبع فقد طهر) وهذا معنى
قولهم : العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب

﴿المشترك﴾

هو ما تعدد وضعه لمعان مختلفة نحو عين للجارية والباصرة وللنقدين
ونحو قرء للحيض والطهر — ولا يجوز عند الحنفية استعماله في غير
معنى واحد من معانيه ان تأتى ذلك سواء كانا ضدَيْن نحو : في
البيت الجون ، اى الابيض والاسود . او غير ضدَيْن نحو :
آ نَعَمْ عَلَى مَوْلَاكَ — اى خالقك وابن عمك مثلا (١)

(١) اختلفت الحنفية والشافعية في استعمال المشترك في جميع معانيه
اى في كل واحد منها (لافي المجموع لانه مجاز) فمنعت الحنفية ذلك
مستدلين بان الواضع وضعه لكل واحد منها على الانفراد ومعلوم ان
الاستعمال منظور فيه للوضع وقالت الشافعية بالجواز عند عدم القرينة
المعينة أحد المعاني فرارا من التحكم لو حمل على أحدها فقط ومراعاة

وحكمة النظر والتأمل في معرفة المعنى المراد منه كما في قوله تعالى
 (فعدتهن ثلاثة قروء) فإن النظر أدانا إلى أن المراد منه الحيض بدليل
 لفظ ثلاثة وبظاهر ذكر لفظ الحيض في الخلف وهو اليأس في
 قوله تعالى (واللاتي يئسن من المحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدتهن
 ثلاثة أشهر) ومن أمثله قوله تعالى (الذي أحلنا دار المقامة من
 فضله) وقوله تعالى (أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم)
 فالأول من الحلول بدليل (دار المقامة) والثاني من الحل بدليل
 الرفث . فلو انسد طريق الترجيح عد مجالا لا يعرف معناه ألا ببيان
 من المجمل كما سيأتي في الكلام عليه

﴿ الجمع المنكر ﴾

الجمع المنكر هو ما وضع وضعا واحداً لكثير غير محصور
 بلا شمول . وحكمه تناول الثلاثة أو أكثر سواء كان جمع قلة أو كثرة
 فلو حلف أنه يشتري عبداً لا يبر بשרاء واحد أو اثنين بل بשרاء
 ثلاثة أو أكثر

﴿ الظاهر ﴾

هو ما انكشف المراد منه بمجرد الصيغة كقوله تعالى « وأحل
 الله البيع وحرم الربا » فإنه ظاهر في حل البيع وحرمة الربا وكقوله
 لصاحبة اللفظ لكل واحد منها وضعا وعليه فللمشترك عندهم عموم آخر
 وهو شمول اللفظ لما هو مختلف في الحقيقة وهذا غير عموم العام اهـ

تعالى « الزاني والزانية فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة — والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما »

وحكمه افادة القطع الا اذا أيد غير الظاهر دليل فانه يكون ظنياً
مثاله قوله تعالى « وان كنتم مرضى او على سفر او جاء احد منكم من
الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً » فان
الظاهر يقتضى وجوب الوضوء من ملامسة النساء ولكن أيد خلاف
هذا الظاهر دليل آخر وهو ان النبي كان يلامس نساءه ويصلي بدون
ان يتوضأ لذلك فلا تكون افادة معناه قطعية ولذلك قال فقهاؤنا ان
الملامسة المباشرة الفاحشة كما في بعض الاستعمالات اللغوية

﴿ النص ﴾

هو ما ازداد المراد منه وضوحاً عن الظاهر بسياق الكلام
كقوله تعالى « فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع »
فانه سيق لبيان ما يحل من عدد الزوجات لا لمجرد حل الزواج لانه
معلوم من آية « وأحل لكم ما وراء ذلكم » وكقوله « وأحل الله البيع
وحرم الربا » فانه نص في التفرقة بينهما لأنه بصدد الرد على القائلين
« انما البيع مثل الربا » وكقوله عليه السلام « استنزهوا عن البول
فان عامة عذاب أهل القبر منه » فانه نص سيق لبيان نجاسته

وحكمه كالظاهر وكل منهما يحتمل التأويل والتخصيص والنسخ
(والتأويل صرف الكلام عن ظاهره الى معنى محتمل موافق

للكتاب والسنة كتفسير الملامسة بالمباشرة) - وقد يطلق النص على الكتاب والسنة وعلى مطلق اللفظ الواضح المعنى

﴿المفسر﴾

هو ما ازداد وضوحاً عن النص ببيان التفسير أو التقرير
فالأول نحو قوله صلى الله عليه وسلم «المستحاضة تتوضأ لوقت كل صلاة» فإنه مفسر لحديث «توضأ لكل صلاة» لأنه يحتمل لوقت كل صلاة أو لكل صلاة ولو في وقت واحد وكذا قوله تعالى «وأشهدوا ذوي عدل منكم» فإنه مفسر لقوله «وأشهدوا شهدين من رجالكم»

والثاني نحو قوله تعالى «فسجد الملائكة كلهم أجمعون إلا إبليس» فإن التوكيد سيق لبيان أن عامتهم سجدوا إذ الملائكة عام يحتمل التخصيص فأزال هذا الاحتمال بالتوكيد الذي هو بيان التقرير والاستثناء الذي بعده منقطع فلا يفيد التخصيص

وحكمه القطع وهو يحتمل النسخ دون التأويل والتخصيص

﴿المحكم﴾

هو ما ازداد قوة عن المفسر لعدم احتماله نسخ معناه وإن جاز نسخ لفظه فقط نحو «الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة» ومثال الذي لم ينسخ لفظه ولا معناه حديث «الجهاد ماض إلى يوم القيامة» وهو أما محكم لذاته كالأخبار المتعلقة بذات الله تعالى نحو «إن الله بكل شيء

« علم » وما كان فيه ما يدل على التأييد كقوله تعالى « ولا تنكحوا أزواجه من بعده أبدا » وحديث « الجهاد » المتقدم . وأما محكم لغيره ان عدم النسخ لا نقطاع الوحي



إذا تعارضت هذه الاشياء الاربعة في الاستدلال بها يقدم كل واحد منها على ما قبله . مثال تقديم النص على الظاهر قوله تعالى « فأنكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع » فإنه نص في بيان العدد وهو مقدم على قوله تعالى « وأحل لكم ما وراء ذلكم » المبيح مجاوزة عدد الزوجات أربعا الذي هو من قبيل الظاهر ومثله قوله صلى الله عليه وسلم « استترهوا عن البول فان عامة عذاب أهل القبر منه » فإنه نص سيق لبيان نجاسته وهو مقدم على الظاهر وهو قوله عليه السلام للمرثيين « اشربوا من ابوالها وألبانها » أي الابل

ومثال تقديم المفسر على النص حديث (المستحاضة تتوضأ لوقت كل صلاة) فإنه مفسر مقدم على النص الذي هو حديث (المستحاضة تتوضأ لكل صلاة) - ومثال تقديم المحكم على المفسر قوله تعالى (والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا) فإنه محكم في عدم قبول شهادة الرامين وان تابوا بعد ذلك واتقوا وهو مقدم على قوله تعالى (وأشهدوا ذوي عدل منكم) فإنه مفسر لآية (واستشهدوا شهيدين من رجالكم) وهذا المفسر يقتضى قبول شهادة من قذف المحصنات ان تاب واتفق

﴿ الحفي ﴾

هو ضد الظاهر وهو ما خفي المراد منه لالصيغته بل لعارض آخر ولا يعرف المراد منه الا بالطلب كالسارق في قوله تعالى (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) فان لفظ السارق ظاهر في معنى السرقة التي هي أخذ مال محترم شرعاً لأجنبي خفية من حرز مثله في حال نوم او غيبة وهو خفي في معنى الطرار - لانه أخذ مال اليقظان في غفلته - وفي معنى النباش أيضاً - وهو أخذ كفن الميت لاختصاصهما باللفظين المتقدمين

وحكمه النظر الى المعنى الذي خفي فيه اللفظ نظراً لاختصاصه بلفظ آخر غير لفظ الحفي - فان كان الحفاء لزيادة في ذلك المعنى عن المعنى الظاهر فيه لفظ الحفي شمله اللفظ وجرى عليه حكمه بالاولى - وان كان لنقص فلا -

وعلى هذا فتقطع يد الطرار كالسارق لزيادته عنه دون النباش لنقصه عنه بعدم الحفظ في الموتى وهوشبهة يدرأ بها الحد فلو كان قبر في بيت مقفل وسرق منه مال لا تقطع يد السارق لان وجود القبر في البيت اخل بصفة الحرزية

﴿ المشكل ١ ﴾

المشكل ضد النص وأكثر خفاء من الحفي ولا يدرك المراد منه بمجرد الطلب بل بالتأمل

(١) سمي مشكلاً لدخوله في أشكالهاى اشباهه

وخفاوة اما لدقة في المعنى كما في قوله تعالى (وان كنتم جنبا فاطهروا) لانه مشكل بالنسبة لانهم اذ المأمور به طهارة ظاهر الجسد وقد عد من ظاهره تارة فلو دخل فيه شيء ونبت قبل ازدراده لا يوجب الفطر ومن باطنه تارة أخرى حتى لو بلغ الصائم ريقه لا يفطر فاشكل الامر بالتطهير بالنسبة له

وبالطلب والتأمل رأينا ان صيغة « اطهروا » فيها مبالغة بخلاف ما ذكر في آية الوضوء وهي (فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق)^(١) ولذا حكمنا بوجوب غسله عند الطهر من الجنابة دون الوضوء لتكرار الثاني دون الاول فلا مشقة فيه

ومثاله أيضاً قوله تعالى (نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم) فان « أنى » لها معان منها انها بمعنى أين ، وكيف ، ومتى ، والمراد معنى متى ، او كيف لا معنى أين بدليل الحرث الذي هو محل البذر وقد عد هذا مشكلاً لقيام القرينة على المعنى المراد منه بخلاف المشترك الذي في المجمع فان المراد به ما ليس فيه قرينة على المقصود وعلى هذا فالمشترك تارة يكون مشكلاً وأخرى مجعلاً نظراً للحالين

واما لمجاز بديع نحو قوله تعالى (قوارير قوارير من فضة) فان القوارير من الزجاج وكونها من فضة مشكل وباتأمل ظهر لنا ان

(١) لم تساعدنا الادلة على جعلها للمبالغة في التطهير بالدلك كما هو

وصفها بالصفيتين الممدوحتين في الزجاج والفضة وهما الصفاء والشفافية -
وترك المذمومتين مجاز بديع

﴿المجمل﴾

هو ضد المفسر ولا يدرك الا ببيان يرجى من المجمل وخفاؤه اما لارادة
غير المعنى اللغوي كالصلاة لان المراد منها معناها الشرعي وكذا غيرها
من الامور الشرعية كالزكاة والر با . واما لتعدد المعنى والمراد واحد
كالشترك الذي لم تقم قرينة على أحد معانيه

وحكمه بعد اعتقاد أحقيته التوقف على بيان المجمل فان كان هذا
البيان مفيدا للقطع سمي تفسيرا كتيبينه عليه السلام المراد من الصلاة
بفعاله اياها فانه قال «صلوا كما رأيتموني صلى» والمراد من الزكاة بقوله
«هاتوا ربع عشر أموالكم» وان كان مفيدا للظن سمي تأويلا كتيبينه
في حديث المغيرة مقدار المسوح من الرأس في الآية لذكره فيها مجملا
لانه لا يفيد الاستيعاب. والعمل بالاقل كشعرة واحدة فيه حرج والزيادة
مقدارها غير معلوم فتحقق فيه الاجمال فبينه الحديث المذكور وهو ان النبي
صلى الله عليه وسلم مسح ناصيته في وضوئه فعلمنا ان الذي يجب مسحه
من الرأس مقدار الناصية وهو الربع تقريبا

وان لم يفد البيان القطع ولا الظن فحكمه الطلب والتأمل كما في
قوله تعالى (وأحل الله البيع وحرم الربا) فان «ال» مفيدة للاستغراق
حيث لا عهد . وهذا يقتضى ان كل زيادة في البيع محرمة وهو غير

مراد بالاجماع بل المراد بعض الزيادة وهو غير معلوم فتحقق الاجمال
ولما بينه النبي صلى الله عليه وسلم بالأشياء الستة المذكورة في
حديث (الحنطة بالحنطة مثلاً وبمثل والفضل رباً والشعير بالشعير مثلاً وبمثل
والفضل رباً والفضة بالفضة مثلاً وبمثل بدايد والفضل رباً) بقي مشكلاً فيما
عداه ولما استخرج سبب التحريم وهو اتحاد الجنس والقدر
صار مؤولاً

﴿ فائدة ﴾

كل ما يتعلق بالأعمال فهو مجمل لا يتركه الشارع بدون بيان
لتوقف العمل على ذلك كقوله تعالى (واقبموا الصلاة) وما لا يتعلق
بها كقوله تعالى (وبقي وجه ربك ذو الجلال) متشابه

﴿ المتشابه ﴾

هو ما انقطع رجاء معرفة المراد منه الى يوم القيامة ويعرف في
الآخرة لأنه لا ابتلاء ولا ابتلاء فيها وهذا بالنسبة إلينا أما بالنسبة
لنبي صلى الله عليه وسلم فهو معلوم
وحكمه اعتقاد أحقيته - وهو قسمان متشابه اللفظ وهو ما لا يفهم
منه شيء - كلمة طمات التي في أوائل السور نحو: المص، المر، ومتشابه
المفهوم وهو ما استحالت ارادة معناه الحقيقي كقوله تعالى (الرحمن
على العرش استوى - يد الله فوق أيديهم) والسلف لا يؤولونه والخلف
يؤولونه بمعنى جائز مناسب له كتأويلهم الاستواء بالاستيلاء والملك

وتأويلهم اليد بالقدرة وهذا القسم لا دخل له في استنتاج الأحكام
الفقهية وإنما ذكر تنميها للأقسام

﴿ الحقيقة والمجاز ﴾

الحقيقة هي اللفظ الذي لا تعتمد في تفهيم مرادك منه على العلاقة
والقرينة والمجاز بخلافها

وحكمها إرادة ما وضعت له لعدم احتياجها إلى القرينة ولو كان
انجازه متعارفاً. فإذا حلف لا يأكل من هذه الحنطة ولا يشرب من
هذا النهر مثلاً فلا يحنث إلا بأكلها حبا والكرع من النهر خـ. إلا فـاً
للمصاحبين فإنه يحنث عندهما بأكله خبزاً والشرب من الأواني
المملوءة منه . ولا يصار إلى المجاز إلا في مواضع الأول: إذا تعذرت
الحقيقة كأن يحلف أن لا يأكل من هذه النخلة فإنه يكون مجازاً
عن ثمرها

الثاني إذا هجرت عادةً كما إذا حلف أن لا يضع قدمه في هذه
الدار فإنه يكون مجازاً عن عدم الدخول فيها فلو دخل محمولاً حنث
وكذلك الصوم والصلاة والحج لا تقع إلا على المراد بها شرعاً
الثالث إذا هجرت شرعاً كالتوكيل في الخصومة فإنه مجاز
عن المجاورة مطلقاً ولو بالاعتراف بحق الخصم إذا الخصومة مهجورة
في الشرع لقوله تعالى (ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم)

الرابع سياق النظم (١) نحو بيع عقارى ان كنت رجلاً فان

الغرض منه التوبيخ بدليل قوله: ان كنت رجلاً
الخامس دلالة معني يرجع الى المتكلم كما في يمين الفور وذلك
كما اذا قامت امرأة لتخرج فقال لها زوجها ان خرجت فانت طالق
فجاست ثم خرجت فلا تطلق

السادس دلالة محل الكلام (١) كقوله عليه الصلاة والسلام
(انما الأعمال بالنيات) و (رفع عن أمتي الخطأ والنسيان) فانه مجاز
عن الحكم أي انما ثواب الأعمال بالنيات واذا تعذرت ارادة الحقيقة
والمجاز من الكلام ألغى كما اذا قال لزوجته انت ابنتي وهي معروفة
النسب شرعاً فليس حقيقة لتكذيب الشرع له ان كانت صغيرة والشرع
مع العقل ان كانت كبيرة لا تولد لمثله ولا مجازاً عن الطلاق (٢) لان
المجاز الثابت لهذا اللفظ يقتضي بطلان الزواج السابق وليس في وسعه
ولذا كان الكلام ملغى ولا تصح ارادة الحقيقة والمجاز معاً في لفظ
واحد فلو أوصى لمواليه بماله لا يتناولهم ومواليهم ولا يلحق بالخير غيره
من المسكرات حتى يحد شاربه بالقليل منه اذ هو حقيقة في المتخمر من

(١) المراد بمحل الكلام أن يكون صادراً من معصوم وحمله على
حقيقته الظاهرة يقتضي الكذب

(٢) المراد من المجاز عند الأصوليين والفقهاء مجاز مخصوص غير
الذي عند البيانين فمثلاً استعمال الملزوم في اللازم يكون في لازمه الخاص
لا فيما هو اعم منه اعتباراً بأن ذلك الاعم لازم للاخص ولازم اللازم
لازم فالبنت يلزمها تحريم مخصوص عندهم لا مطلق التحريم

العنب اذا اشتدَّ وغلى وقذف بالزبد ومجاز في غيره المخامرة ولا
تتناول الحقيقة ما زاد أو نقص فلا تشمل الفاكهة العنب والتمر
لزيادتهما التغذي عن التفكه ولا يشمل المملوك المكاتب لنقص
المملك فيه

﴿ الصريح ﴾

الصريح هو ما ظهر المراد منه ظهورا بينا بحسب العرف من جهة
الاستعمال سواء كان حقيقة نحو أنت حر وبعثك كذا أو أجزأك أو
وهبتك أو كان مجازا نحو لا آكل من هذه الخنطة فإنه صريح في
الخبز المتخذ منها. وحكمه ثبوت موجبه قضاء بلا توقف على نية. مثلا
لو قال أزوجه أنت طالق فعلى القاضي أن يحكم بالطلاق وإن لم ينو
لأنه صريح في معناه والصراحة تقوم مقام النية

﴿ الكناية ﴾

الكناية ضد الصريح وهي ما خفي المراد منها استعمالا فلا يفهم
إلا بقراءة. وحكمها وجوب العمل بها بالنية أو دلالة الحال كذا كره
الطلاق نحو قوله أنت بائن أو حرام أو اعتدى أو استبرئ رحمك
ولا يثبت بها ما يدرك بالشبهة فلا يحد من قال لا خير لست بزاني
ولا سكير

﴿ الدال بمبارته ﴾

ويسمى عبارة النص وهو ما يدل على معنى ظاهر سيق له الكلام

فهو من جهة ظهور المعنى منه يسمى نصا ومن جهة ان الدلالة آتية من
النظم يسمى دالا بعبارة ومن هذا يعلم ان الأقسام المذكورة
ليست متباينة الا اذا كانت مندرجة تحت مقسم واحد . مثلا الخاص
والعام والجمع والمنكر والمشتراك كلها أقسام للفظ من جهة وضعه
فهي متباينة . واللفظ من جهة ظهور معناه وخفائه ينقسم الى ثمانية
أقسام فهذه الأقسام الثمانية تكون متباينة (على رأى وإلا فالنص
اخص من المفسر وأعم من الظاهر) وليست متباينة بالنسبة للأقسام
الأربعة السابقة وعلى هذا القياس

ودلالته اما ان تكون مطابقة أو تضمنية أو التزامية . مثال المطابقة
قوله تعالى (وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف) فإنه سيق
ليبان ما يلزم به المولود له بالنسبة للزوجة المرضعة من النفقة والكسوة
وقد دل على ذلك دلالة مطابقة . ومثله ما اذا قالت له زوجته أنت
تزوجت على امرأة فطلقها فقال هي طالق . أو تضمنية كما اذا قالت
له زوجته أنت تزوجت على امرأة فطلقها فقال كل امرأة تزوجتها
فهي طالق فإنه يدل على طلاق تلك المرأة المتزوجة دلالة تضمنية
والسياق كان لطلاقها . أو التزامية كما في قوله تعالى (وأحل الله البيع
وحرم الربا) فإنه سيق لبيان الرد عليهم في دعواهم الماثلة بين البيع
والربا وقد دل بعبارة على التفرقة بينهما وهي لازمة للمعنى المطابق
الذى هو حل البيع وحرم الربا

﴿ الدال بإشارته ﴾

هو ما دل على معنى ثبت بنظم الكلام لغة ولم يسق له ودلالته عليه اما أن تكون مطابقة أو تضمنية أو التزامية فالأولى نحو قوله تعالى (وأحل الله البيع وحرم الربا) فإنه دل على حل البيع وحرمة الربا وهو معنى وضعى لم يسق له الكلام بل سيق للفرقة بينهما لأنه يصدد الرد على القائلين انما البيع مثل الربا وهي غير المعنى الوضعى لأنها لازمة له

الثانية نحو قوله لزوجه التى تزوج بها كل امرأة تزوجتها فهى طالق جواباً لقولها أنت تزوجت على امرأة فطلقها فدلالته على طلاق السائلة دلالة تضمنية لأنه دال بالمطابقة على تطليق كل من تزوج بها ومسوق للدلالة على طلاق غير السائلة

والثالثة نحو قوله تعالى (وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف) فإنه سيق لبيان وجوب النفقة والكسوة للرضعة على أب الولد وتدل اللام على أنه منسوب للوالد ويلزم ذلك أن يكون نسبه نسب أبيه فإن كان الأب قرشياً كان الابن كذلك فدلالة السلام على هذا المعنى دلالة التزامية لأنه لازم للمعنى الموضوع له كما تقدم وهي اشارة لأن الكلام لم يسق لذلك بل لوجوب النفقة والكسوة كما تقدم بيانه

﴿ الدال بالنص ﴾

هو ما دل على معنى خارج بواسطة معنى النص ويسمى أيضاً (فحوى الخطاب ومفهوم الموافقة) لأنه أفاد لغير المذكور حكماً موافقاً

للمذكور) ويسمى الدال بالمناط (أى بواسطة العلة) وتنبيه الخطاب أيضا نحو قوله تعالى (ولا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما) فان من يعرف اللغة يفهم من هذه الآية أن النهي عن لفظ أف لما فيها من الأذى فيفهم منه ان الضرب والشتم وغيرهما من أنواع الأضرار منهي عنها لما فيها من الأذى وان لم يكن عالما بالقياس وشروطه المبينة في علم الاصول (١)

وقالت الشافعية ان الدال بنصه قياس جلى وردت عليهم الحنفية

بردد

الأول ان المقيس عليه في القياس اما ان يكون أولى بالحكم من المقيس كحرمة شرب النبيذ قياسا على الخمر او مساويا له كبطلان صوم المرأة وإيجاب القضاء والكفارة عليها اذا واقعها زوجها فان ذلك مأخوذ بطريق دلالة النص من قول النبي عليه السلام للاعرابي (صم ستين يوما) جوابا لقواء قد واقعت زوجتى في شهر رمضان وهنا ليس كذلك فان المقيس على رأيهم وهو الضرب والشتم أولى بالحكم من المقيس عليه وهو معنى لفظ أف

الثانى ان المقيس عليه لا يكون جزءا من المقيس وهنا قد يكون جزءا كما اذا حاف أن لا يعطى فلانا حبة قمح فان هذه عبارة نص

(١) ولذلك كان قطعيا تثبت به الحدود لانها لا تثبت بما للرأى فيه مدخل لعدم اهتدائه الى مقدار اضرار الجرائم وما يصلح زاجرا عنها من انواع الحدود ومقدارها

تفيد ان لا يعطيه أردبا ومعلوم أن الحجة جزء من الأدب وذلك لا يتأتى في القياس كما قلناه

الثالث أن حكم غير المنطوق يعرفه العارف باللغة بدون أن يعرف العلة والقياس وشروطها وهذا بخلاف القياس — وللشافعية ان يردوا ذلك بأن ما تقدم خاص بغير القياس الجلي أما هو فيفيد الحكم بدون معرفة القياس والعلة وحكم المقيس فيه يكون أوضح من الحكم في المقيس عليه

﴿ الدال باقتضاء ﴾

هو ما دل على معنى لازم متقدم على معنى الكلام تقتضيه صحة العبارة شرعاً نحو اعتق عبدك عني بكذا فإن صحة هذا الكلام تقتضى أن يكون العبد مملوكاً له فيكون دالاً باقتضائه على توكيله في أن يشترى له عبده وأذاً فيتولى طرفي القبول والايجاب وبعد ذلك يعتقه عنه اما اذا اقتضى المعنى صحة الكلام عقلاً كما في قوله تعالى (واسأل القرية) أى أهلها وقوله عليه السلام (رفع عن أمي الخطأ والنسيان) أى حكمهما فإنه لا يكون دالاً باقتضائه وكل من الدال بنصه والدال باقتضائه يوجب حكماً قطعياً

﴿ تنبيه ﴾

إذا تعارضت هذه الأنواع يقدم كل واحد منها على ما بعده مثال ذلك في الدال بعبارة والدال بإشارته قوله عليه السلام لما سئل

عن سبب نقصان دين النساء (تعمد احداهن في قعر بيتها شطر
 دهرها اى نصف عمرها لا تصوم ولا تصلى) فان هذا الكلام سبق لبيان
 نقصان دينهن وفيه اشارة الى أن أكثر الحيض خمسة عشر يوماً كما
 قال الشافعى لان اقل الطهر خمسة عشر يوماً وهو معارض لما روى (١) عنه
 عليه السلام من ان (اقل الحيض ثلاثة أيام وأكثره عشرة) وهو
 مسوق لذلك فدلالته عليه من قبيل العبارة وهي مرجحة عن الاشارة
 ومثاله في الدال باشارته والدال بنصه قوله تعالى (ومن يقتل
 مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسامة الى أهله) فانه يدل
 بنصه على أن القاتل عمدا يجب عليه بالأولى اعتاق رقبة مؤمنة وهو
 معارض بقوله تعالى (ومن يقتل مؤمناً متعمدا فجزاؤه جهنم خالداً
 فيها وغضب الله عليه) الآية، لانه يفيد باشارته عدم وجوب العتق
 على القاتل عمدا اذ الجزاء اسم للكامل التام فلا حاجة لعقوبة أخرى
 فرجحت الاشارة على النص خلافاً للشافعى القائل بوجوب العتق عليه
 (٢) دلالة الدال بعبارة واشارته واقتضائه دلالة بالمنطوق لان كلا
 منها دلالة اللفظ في محل النطق وما عداها دلالة بالمفهوم فدلالة قوله
 تعالى (ولا تقل لهما أف) على النهى عن معنى لفظة أف دلالة بالمنطوق
 وعلى النهى عن الضرب والشم دلالة بالمفهوم

وهي قسمان الأول اثبات حكم المنطوق به لغيره لكونه أولى

(١) الراوى ابو امامة الباهلى (٢) لم نذكر مثالا للمعارضة بين
 الدال بنصه والدال باقتضائه لعدم العثور على ذلك فى الشريعة المطهرة

به منه بالحكم أو مساوياً له فيه وهذا ما سميناه بدلالة النص أو فحوى الخطاب
والثاني اثبات تقيض حكم المنطوق به إلى المسكوت عنه ويسمى
مفهوم المخالفة ودليل الخطاب وليس بدليل عند الحنفية (نحو أن رأيت
الهلل فصرم فإنه يفيد على رأى من قال به عدم الأمر بالصيام لمن لم
يره) خلافاً للشافعية (فأنهم جعلوه دليلاً بشرط ١) لكنه حجة في
عبارات الكتب والمواد القانونية فقول ابن عابدين مثلاً ليس على المرأة
أن تنقض ضفائرها عند الغسل يؤخذ منه أن على الرجل أن ينقضها عنده

(١) منها أن لا يخرج المنطوق به مخرج المادة نحو: وربائبكم اللاتي
في حجوركم من نسائكم فإن الريبة يحرم على زوج أمها تزوجها مطلقاً
فتقييد الريبة بالفظ في حجوركم ذكر نظراً للمادة. وأن لا يكون تخصيصه
بالذكر لكونه مسؤولاً عنه أو لكون المخاطب يجهل نحوه في الإبل السائمة
الزكاة إذا كان السؤال عن حكم الإبل السائمة من حيث الزكاة أو هي
التي يجهل المخاطب حكمها إلى غير ذلك من الأشياء التي تقضى بعدم
أولوية ذكره دون غيره إلا بسبب اختصاصه بذلك الحكم وعلى هذا
فلا يرد على القائل به شيء ومن مفهوم المخالفة مفهوم اللقب سواء
كان عاماً أو اسم جلس نحو على موجود وقوله عايه السلام (الماء
«أي الغسل» من الماء) ومفهوم الصفة (والمراد بها ما يشمل الحال)
نحو في الإبل السائمة الزكاة ومفهوم الشرط والغاية ومفهوم الحصر
والعدد إلى غير ذلك مما هو مذکور في المطولات وعند الحنفية غير
المنطوق به مسكوت عنه وثبوت الحكم المذكور أو ضده له ينلم من
دليل آخر

❦ باب البيان ❦

هو اظهار المراد من كلام سابق ويكون في غير المحكم والمتشابه وهو خمسة أنواع

الاول بيان التقرير وهو اتباع الكلام بما يقطع احتمال المجاز كقوله تعالى « ولا طائر يطير بجناحيه » فان الطائر يحتمل ان يستعمل في غير حقيقته لان الطيران يستعمل للسرعة يقال طار البريد بهيمته فذكر جناحيه دفعاً لذلك الاحتمال - او احتمال الخصوص كقوله تعالى (فسجد الملائكة كلهم اجمعون) فكلمهم رفع احتمال ارادة الخصوص الثاني بيان التفسير وهو ايضاح ما فيه خفاء ويكون في المشترك والمجمل والمشكل والخفي وأمثالها تقدمت في مواضعها وهذان النوعان من البيان يجوز تأخيرهما لوقت الحاجة لقوله تعالى (فاذا قرأناه فاتبع قرآنه ثم ان علمنا بيانه) فان « ثم » تفيد التراخي

الثالث بيان التغير وهو تعقيب الكلام بما يغير موجب صدره كقولك : بعث لك هذا الشيء ان كنت تدفع ثمنه فوراً فصدر الكلام يقتضي ايجاب البيع مطلقاً وذكر الشرط عقبه غير ذلك الحكم فتوقف صدر الكلام على آخره ولذا اعتبر المجموع كلاماً واحداً - ويكون بالصفة والحال وبدل البعض والغاية والشرط والاستثناء وتقدمت أمثالها وشرط الاستثناء أن يكون المستثنى من جنس المستثنى منه أو مشابهاً له نحو له على عشرة دنانير الا درهماً والاستثناء المستغرق

باطل سواء كان بالفظ المستثنى منه نحو عبيدى أحرار الا عبيدى أو
 بما يساويه مفهومهما نحو مما ليكي أحرار الا عبيدى
 اما اذا كان بما يغايره لفظاً ومفهوماً فانه لا يكون باطلا ولو اتحد
 فى الخارج نحو عبيدى أحرار الا هؤلاء وليس له عبيد سواهم
 والاستثناء بعد جمل متعاقبة يكون من الاخير كقولك أطعم الفقراء
 وأكرم العلماء الاعلى فان علياً يكون مستثنى من العلماء لا من الفقراء
 وهذا النوع من الاستثناء يدعى استثناء تحصيل وشم نوع آخر يسمى
 استثناء تعطيل وهو ذكر مشيئة من لا تظهر مشيئته سواء تقدم او
 تأخر نحو أفل كذا ان شاء الله . وحكمه إلغاء ما اتصل به وشرط
 الاعتداد بالاستثناء ان يصل فيبطل اذا فصل عن المستثنى منه لغير ضرورة
 و بيان التغيير لا يجوز تأخيره لقوله عليه السلام «من حلف على يمين
 فرأى غيرها خيراً منها فليكفر عن يمينه ثم ليات بالذي هو خير» فقد
 عين التكفير لتخليص الحالف فلو جاز تراخى بيان التغيير لما أوجب
 التكفير فقط لجواز ان يقول مترخياً ان شاء الله فتبطل يمينه ولا تجب
 الكفارة عليه بل ينخير بينهما و بين الاستثناء

الرابع بيان الضرورة أي البيان الحاصل لاجلها وهو نوع توضيح
 بما لم يوضع للتوضيح . وهو اما فى حكم المنطوق للزومه للمبين عرفاً كقوله
 تعالى (وورثه أبواه فلائمه الثلث) فأن بيان نصيب احد الشريكين
 بيان لنصيب الآخر بالضرورة . ومنه ما يعلم بالسكوت كسكوت صاحب
 الشرع عن تغيير ما يعاينه من الاحكام فان ذلك يدل على مشروعيته

اذ الشارع لا يسكت عن تغيير الباطل لقول النبي عليه السلام (الساكات
عن الحق شيطان أخرس)

ومنه السكوت في معرض الحاجة كسكوت البكر البالغة عند
الزواج فإنه بيان لأجازته، وسكوت الناكل عن اليمين فإنه بيان لثبوت
الحق عليه وسكوت الشفيع عن طلب الشفعة بعد علمه بالبيع فإنه
دليل على عدم طلبه الاخذ بها، وسكوت السيد عن منع عبده من التجارة
بعد علمه بها فإنه يدل على اذنه فيها

ويشترط في دلالة السكوت جواز القدرة على الانكار وكون
الفاعل مسلماً (١) لأنه لو كان غير مسلم لا يدل على الرضا فسكوت الشارع
عليه السلام على مضي اليهودي الى معبده لا يدل على اشروعيته لأن
انكاره ذلك معلوم

الخامس بيان التبديل أى النسخ وقبل الشروع فيه أذكر
التمهيد الآتى

إذا نظرنا في تاريخ الأمم واحوالها وجدنا ان من القوانين
والشرائع ما توافق مراعاته في أمة معينة لحفظ نفوس أبنائها وأموالهم
وانهموض بهم الى درجات السعادة ولوروعي في تلك الامة قوانين
وشرائع مغايرة لها لما كان الحال كما ذكرنا فالامة الشكسة النائية في
بيداء الجبال يناسبها من القوانين ما كان قاسياً رادعاً لشكيمتها
كافاً من غلوائها وهذا بخلاف الامة التي استنارت عقولها وتحت

(١) هذا الشرط خاص بأعمال الغير التي علم بها المشرع وسكت

ابناؤها بخلال الفضائل كالصدق وطهارة الذمة وإغاثة الملهوف والحنو على الضعيف والجدي في العمارية . ولو عكس الامر وسنت القوانين الصارمة لتلك الامة الفاضلة والقوانين الرفيعة للامة الجاهلة لاختل نظام المجتمع الانساني وتداعت أركان العمارية

وعلى هذا نقول اذا تحولت الامة من حال النقص الى حال الكمال او بالعكس فمن الحكمة والعدل ان تحول القوانين تبعاً لتحول الامة من حال الى حال فاذا تحولت القوانين التابع لتغير الامة قد يكون من صارم الى رقيق وبالعكس تبعاً لحال الامة

ومن تأمل القوانين البشرية اوضاعها يتضح له صحة ما قلناه فقوانين الدول العظيمة منذ مئتين من السنين لا تناسب حالها الآن ولذا نسخت بقوانينها الحديثة ومن نظر في تاريخ الدولتين الانجليزية والفرنسية وغيرها يعلم صحة ما قلناه

اذا وضع هذا علمت حكمة النسخ في الشرائع السماوية وانه آت على مقتضى الحكمة ومحجة العدالة وها نحن شارحوه بتوفيق الله ناهجين المنهج الذي سلكه علماؤنا الاعلام فنقول .

النسخ هو تبين انتهاء مدة العمل بالحكم الاول . بمعنى ان ذلك الحكم يكون خالياً من التأييد والتوقيت موافقاً لما تقتضيه المصلحة حتي اذا زالت موافقته لها بتغير الاحوال المقتضية حكماً آخر مغايراً للحكم المذكور يأتي ذلك الحكم الآخر منها على انتهاء مدة العمل بالحكم الاول فيكون منسوخاً والثاني ناسخاً ومما تقدم ومن هنا يعلم

ان نسخ الاحكام لا يكون الا في الاوامر والنواهي لانها ما أخذها لافي الاخبار كقصاص المتقدمين المقصود منها الاتعاظ والاعتبار وغيرها من أنواع الخبر وانه لا يكون في الاحكام الكلية المتعلقة بمقاصد الشرائع الخمسة التي سبق ذكرها في (المقدمة) بل في الجزئيات التي هي وسائل الوصول اليها وهي عبارة عن الاحكام الفرعية العملية فلا نسخ في الحكم المتعلق بحفظ النفس والعقل والنسل او المال مثلاً بأن يباح اهدار الدم او ستر العقل وسلب المال - ولا في الاحكام الاعتقادية كاعتقاد ان الله عالم وقادر واعتقاد كمال الانبياء والرسول عليهم الصلاة والسلام الى غير ذلك من العقائد الدينية - ولا في الاحكام المشتملة على التأييد نحو قوله تعالى في سورة الثور (والذين يرمون المحصنات المؤمنين ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً) ونحو قوله تعالى في سورة الاحزاب (ولا تنكحوا أزواجه من بعده أبداً - ولا في الاحكام المؤقتة نحو (حرّم كذا سنة) فانه عند انتهاء السنة يلغو الحكم من نفسه بدون حاجة الى الاثيان بحكم آخر يخالف له مبين انتهاء مدة العمل به فمحله الاحكام الفرعية العملية الحالية عن التأييد والتوقيت

ومن هنا تعلم حكمة نسخ بعض الشرائع بعضاً ونسخ بعض أحكام الشريعة الواحدة ببعضها وان ذلك ليس طريقاً لطعن الطاعنين ولذا اتفقت عليه العيسويون والمحمديون (١) خلافاً لابي مسلم الاصفهاني

(١) وخلافاً للموسويين مستدلين بظاهر عبارة التوراة التي

كما هو مدون في غالب كتب الاصول . قال في الاصحاح التاسع عشر من انجيل متى (ان موسى من أجل قساوة قلوبكم أذن لكم ان تطلقوا نساءكم ولكن من البدء لم يكن هكذا وأقول لكم ان من طلق امرأته الا بسبب الزنا وتزوج بأخرى يزني والذي يتزوج بمطلقة يزني) فهذا صريح في النسخ وفي بيان حكمته

ويشترط في النسخ زيادة على ما تقدم التمكن من اعتقاد الحكم الاول دون العمل به بدليل فرض الصلاة خمسين ليلة الاسراء وارجاعها خمسا تلك الليلة قبل العمل - ولا يكون الاجماع والقباس ناسخين للكتاب والسنة لانهما ظنيان وينسخ الكتاب والسنة بالكتاب والسنة غير الظنية متنفذين ومختلفين لانهما في درجة واحدة مثال نسخ الكتاب بالكتاب وبالسنة أيضاً آية الوصية وهي قوله تعالى « كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت ان ترك خيراً (اي مالا) الوصية للوالدين والاقربين » فانها نسخت بآية الميراث وهي قوله تعالى (يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين) وبقوله صلى الله عليه وسلم (ان الله اعطى كل ذي حق حقه الا الوصية لوارث) ومثال نسخ السنة بالسنة قول النبي عليه السلام (كنت نهيتكم عن زيارة القبور ألا فزوروها) - ومثال نسخ السنة بالكتاب قوله تعالى (فول وجهك شطر المسجد الحرام) فانه ناسخ لتوجيهه عليه السلام الى بيت المقدس مفادها ان العمل بها باق مادامت السموات والارض ويرد عليهم بأن المقصود من ذلك انما هو طول المدة

والنسخ أنواع - الأول - نسخ الحكم والتلاوة كالذي نسخ
من سورة الاحزاب فانه وردانها كانت تعادل سورة البقرة
الثاني - نسخ الحكم (١) دون التلاوة كآية الوصية المتقدمة
وكقوله تعالى « واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم الخ ... » فانها
نسخت بآية الرجم
الثالث - نسخ التلاوة دون الحكم (٢) كقراءة ابن عباس
(والسارق والسارقة فاقطعوا أيماهما) وكقراءة ابن مسعود في كفارة
اليمين (فصم - يوم ثلاثة أيام متتابعات) ومعنى نسخ التلاوة انه
لا يتعبد بقراءتها

❖ الركن الثاني السنة ❖

هي ما صدر عنه صلى الله عليه وسلم قولاً أو فعلاً أو تقريراً والمنقول
عنه عليه السلام اما متواتر (٣) - وهو ما نقله في كل قرن من القرون

(١) فائدة ذلك ان يفهم المتأمل حكمة الشارع في نسخ هذا الحكم
المدلول عليه بالاناطة المقروءة وان من العدل نسخه بالحكم الذي
جاء بعده (٢) حكمة ذلك الابتلاء والاختبار ولقائل ان يقول
ان مثل هذا لم يتوفر فيه التواتر فلذلك لا يُتَعَبَّدُ بتلاوته كآي القرآن
الكريم وان عمل بمعناه شرعاً (٣) اختلف العلماء فمنهم من قال
بوجود الاحاديث المتواترة القولية واختلف القائلون بذلك في عددها
ومنهم من قال بعدم وجود التواتر القولي في السنة اما العملي كتواتر
الصلاة والصوم على الكيفية المعروفة فلا خلاف في وجوده

الثلاثة (١) جمع كثير يؤمن تواطؤهم على الكذب ولا يشترط فيه امر آخر وراء ذلك وحكمه انه يوجب علماً يقينياً ضرورياً - واما مشهور - وهو ما بلغ حد التواتر في القرنين الأخيرين وحكمه انه يوجب علماً تطمئن به النفس

واما خبر آحاد - وهو ما غاير المتواتر والمشهور وحكمه افادة غلبة الظن بدليل قوله تعالى (فلولاً نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون) لأن امر الطائفة المتفقهة بالانذار (التعليم) ان لم يكن الغرض منه قبول ما أنذروا به كان لاغياً ومعلوم ان الطائفة لا يشترط فيها بلوغ حد التواتر، و بدليل ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يرسل الافراد من الصحابة لتبليغ الاحكام، و بدليل ان شهادة الشهود يعمل بها مع انها ليست أخباراً عن معصوم وتحتل الكذب للتحاب والتباغض . فحديث الآحاد المشروط في روايته الشروط الآتية يقبل بالاولى

﴿ الكلام على شرائط الراوي ﴾

شرائط الراوي أربعة : الاول - العقل الكامل بالبلوغ ، الثاني - الاسلام ، الثالث - العدالة (وهي استقامة الدين والسيرة بأن يكون الدين والعقل راجحين على الهوى والشهوة ، الرابع - الضبط

(١) هي قرن الصحابة والتابعين وتابعيهم

وهذا الشرط متضمن لشروط أربعة - ١ - السماع ، ٢ - حفظ اللفظ ، ٣ - الثبات على الحفظ الى حين الأداء (١) ، ٤ - فهم المعنى والسماع له رخصة وعزيمة . فعزيمته الاستماع حقيقة بأن تسمع من المحدث وهو يقرأ عليك او تقرأ عليه مستفهماً منه بعد القراءة بقولك هل الامر كما قرأت فيجيب بنحو « نعم »

او الاستماع حكماً كأن يرسل له رسولا او يبعث له كتاباً مختوماً على رسم الكتب ، بأن يقول : من فلان بن فلان الى فلان بن فلان ثم يبتدي بالتسمية والثناء على الله ويذكر سند الحديث ومثله ثم يقول : اذا بلغك كتابي هذا فحدث به عني . وهذا القسم حجة بشهادة الشهود على ان الكتاب كتابه والرسول رسوله .

ورخصته الاجازة برواية كتاب ان علم المجاز له معناه والا لا واما الحفظ فعزيمته الحفظ من وقت السماع الى وقت الاداء . ورخصته الاعتماد على الكتاب ان نظر فيه وتذكر به ما كان مسموعاً والا لا (٢) والاداء عزيمته التبليغ كما سمع بلفظه ومعناه ورخصته التأدية بالمعنى (٣) اذا كان المروي مفسراً (٤) او محكماً

(١) اي التبليغ (٢) وقد جعل هذا أصلاً في زماننا صيانة للعلم من الضياع (٣) الحديث « اذا لم تحلوا حراماً ولم تحرّموا حلالاً وأصبتم المعنى فلا بأس » جواباً لقول الصحابة يا رسول الله انا نسمع منك الكلمة ولا نقدر على تأديتها كما سمعناها (٤) نحو قول النبي صلى الله عليه وسلم (المستحاضة تنوضاً لوقت كل صلاة)

لا يحتمل غير معناه متى كان الراوي عارفاً بوجوه اللغة سواء كان فقيهاً أو لا

وأما إن كان ظاهراً يحتمل غير معناه فلا يجوز نقله بالمعنى إلا إذا كان الناقل فقيهاً مجتهداً لأنه يقف على الغرض منه فبأن من الخطأ كقول النبي عليه الصلاة والسلام (من آكل لحم جزور فليتوضأ) وقوله (لا وضوء لمن لم يسلم الله)

وما عدا ذلك من الأحاديث المجملة والمشككة لا يجوز روايته بالمعنى

﴿ الظاهر على راوى الحديث ﴾

راوى الحديث إما أن يكون معروفاً بالرواية أو غير معروف بها فإما المعروف فإن كان فقيهاً (كالخلفاء الراشدين وعائشة والعبادلة ومعاذ) فتقبل روايته مطلقاً وافقت القياس أو لا خلافاً لما لك رضى الله عنه فإنه قدم عليها القياس في رواية عنه وإن كان غير فقيه كأبي هريرة وأنس لا تقبل إلا إذا وافقت القياس لأن الرواية بالمعنى كانت شائعة فإذا لم يكن الراوى فقيهاً فلا يؤمن من تركه شيئاً من المعنى أو إدخاله شيئاً غيره مما يوجب خروجه عن القياس كحديث المصراة (١) وهو ما روى (أن من اشترى شاة فوجدها محفلة فهو بخير النظرين

(١) صرّيت الشاة جمعت لبنها في ضرعها بالشد

الى ثلاثة أيام ان رضىها امسكها وان سخطها ردها ورد معها صاعاً من تمر) فان الامر برد صاع من تمر بدل اللبن مخالف للقياس الصحيح من كل وجه لان تقدير ضمان العدوان بالمثل في المثليات ثابت بقوله تعالى « فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم » وتقديره بالقيمة في القيميات ثابت بقوله صلى الله عليه وسلم « من اعتق شقصاً في عبد قوم عليه نصيب شريكه ان كان موسراً (١) والقيمة النقصان والصاع من التمر بالنسبة للبن ليس من القيميات ولا من المثليات - وانما عد هذا من ضمان العدوان لانه ظهر بعد فسخ العقدان تصرف المشتري في الشاة بحلمها ليس برضا صاحبها لأن رضاه كان على تقدير ان تكون ملكاً للمشتري فثبت فيه الضمان قياساً على ضمان العدوان المصرح

وأما غير المعروف بالرواية بأن روي حديثاً او حديثين مثلاً فان ظهر حديثه في السلف وشهدوا بصحة ما رواه او سكتوا عنه كان كحديث المعروف بالرواية لأن السكوت في موضع الحاجة بيان ولا يثبت السلف بالتقصير - وان قبله البعض ورده البعض الآخر فان وافق القياس وروي عن الثقات قبل (كحديث معقل بن سنان في يروع وقد مات عنها زوجها هلال بن مرة وما سمي لها مهراً ف قضى لها النبي بمهر المثل) فان ابن مسعود قبله ورده على كرم الله وجهه وعملنا بهذا الحديث لنقل الثقات عنه روايته (كسروق والحسن البصري وعلمة

(١) فان كان معسراً سعي العبد في دفع القيمة

وغيرهم) ولموافقة القياس عندنا لأن مهر المثل لما كان واجباً بالعقد
وجب ان يؤكده الموت كالمسمى لان الموت كالدخول بدليل ان
كلا يوجب العدة خلافاً للشافعي فانه مخالف للقياس عنده لان المعقود
عليه وهو البضع عاد اليها سالماً كما لو طلقها قبل الدخول

اما اذا رده الكل فلا يقبل كحديث فاطمة بنت قيس المفيد
عدم النفقة والسكنى في الطلاق البائن لأن عمر رضى الله عنه رده
بمحضر من الصحابة اذ قال كيف نترك كلام الله اعنى قوله تعالى
(أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم) بقول امرأة اما اذا لم تظهر
روايته في السلف فيجوز العمل بها في بقية القرون الثلاثة ان وافقت
قياساً لعدم فشو الكذب فيها بدليل قول النبي عليه السلام «خيركم
قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يفشو الكذب»
اما ما روى بعد القرون الثلاثة فلا يعمل به

﴿ انقطاع الحديث ﴾

الحديث المنقطع نوعان ظاهر الا تقطاع وباطنه
فالاول «ويسمى» مرسل وهو ما ترك فيه الراوى واحداً او اكثر
وفي اصطلاح المحدثين ان كان المتروك واحداً صحابياً سواء كان الراوى
تابعياً او غير تابعي يسمى مرسل
وان كان المتروك غير صحابي يسمى منقطعاً

وان كان اثنين فأكثر يسمى معضلاً
وفي اصطلاح الأصوليين يشمل المرسل هذه الأقسام الثلاثة
وهو أربعة أقسام: الأول مرسل الصحابي - الثاني مرسل القرن
الثاني والثالث - الثالث مرسل العدل في كل عصر - الرابع المرسل
من وجه (١) والمستند من آخر

فأما مرسل الصحابي فيقبل بالاجماع كمراسيل ابن عمر رضى
الله عنه لاحتمال سماعه من النبي عليه السلام
وأما مرسل القرن الثاني والثالث فيقبل لأن الثقات من
التابعين أرسلوا أحاديثهم وقبل ذلك منهم فكان اجماعاً على القبول
والاجماع حجة

وأما الثالث والرابع ففيهما خلاف
(والثاني) المنقطع باطناً وهذا الانقطاع اما لفقد راويه شرطاً
من شرائط الراوى المتقدمة وأما لمعارضته بالأقوى منه كحديث
فاطمة بنت قيس المتقدم المعارض بقوله تعالى (أسكنوهن الآيات)
- وكحديث القضاء بشاهدوين وهو حديث آحاد معارض بالحديث

(١) وذلك مثل حديث (لأنكاح الإبولي) فقد رواه إسرائيل
ابن يونس مسنداً وشعبة وسفيان الثوري مرسلان فنه رده قال ان ارساله
من قبيل الجرح واسناده من قبيل التعديل والأول مقدم على الثاني
ومن قبله قال ان المرسل ساكت والمستند ناطق والساكت لا يعارض
الناطق

المشهور وهو (البينة على من ادعى واليمين على من انكر)
 واما لشذوذ الحديث وندرته بين الصحابة في حادثة اشتهرت
 بينهم كحادثة الجهر بالتسمية في الصلاة ورفع اليدين في الركوع وعند
 الرفع منه فإن الحادثة لما كانت مشهورة احتاج كل مكلف الى معرفة
 حكمها فلو كان الخبر صحيحا ثابتا لاشتهر بينهم لاهتمامهم بأمر الدين اذ ذاك
 واما لاعراض الصحابة عن الاحتجاج به فيما ظهر فيه خلافهم
 كحديث (الطلاق بالرجال والعدة بالنساء) فان الصحابة اختلفوا
 في ذلك ولم يسمع ان احدا منهم احتج بهذا الحديث فعلم من ذلك
 انه غير ثابت خلافا للشافعي رضى الله عنه فانه قال يقبل اذا صح
 سنده - ومثل ذلك حديث (ابتغوا في اموال اليتامى خيرا كيلا
 تأكلها الصدقة) فان الصحابة اختلفوا في وجوب الزكاة على الصبي
 ولم يحتج احد منهم بهذا الحديث فيكون غير ثابت او مندوخا
 او يكون المراد بالصدقة غير الزكاة والمنقطع باطنا مردود بجميع انواعه

﴿الطعن في الحديث﴾

الطعن في الحديث اما من المروى عنه او من غيره فالطعن
 من الاول اما بالقول بان يقول كذب عليّ فلان في روايته عني كذا
 واما بالعمل بان يعمل بعد الرواية عنه بخلافه (١) كما روى عن عائشة

(١) اما لو عمل بخلافه قبل الرواية عنه فلا يكون طعنا لجواز انه
 وقف على الحديث بعد العمل بخلافه وبعد الوقوف عليه رواه عنه غيره

انها قالت (ايما امرأة نكحت بغير اذن وليها فنكاحها باطل) وزوجت
بعد ذلك بنت اخيها عبد الرحمن وهو غائب

واما بأن يمتنع عن العمل به كما رُوي عن ابن عمر أن النبي صلى
الله عليه وسلم كان يرفع يديه عند الركوع وعند رفع الرأس منه وقد
روى عن مجاهد أنه قال صحبت ابن عمر عشرين سنة فلم اره رفع
يديه الا في تكبيرة الاحرام

والطعن من الغير كأن يعمل الصحابي بخلافه مع كونه ظاهرا
لا يحتمل الخفاء (١) مثل ما رواه عبادة بن الصامت من ان النبي صلى
الله عليه وسلم قال (البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام) فان عمر
نفي رجلا لذلك فلحق بالروم مرتدا فخاف ان لا ينفي احدا ابدا فاعلمنا
من ذلك ان النفي انما كان من طريق السياسة لأن عمر كان متوليا
الخلافه ويعاني من احكام العقوبات معاناة لا تخفى معها تلك
الاحكام عليه

ولا يعد طعنا ما ارتكبه الراوى بالاجتهاد كأخذه النفي معتقدا
حله اجتهادا كما حصل من ابن عباس رضى الله عنهما

(١) اما اذا كان يحتمل الخفاء فعمل الصحابي بخلافه لا يكون
طعنا فيه كما ورد من عدم عمل ابي موسى الاشعري بحديث الفقهية في
الصلاة المفيد نقض الوضوء فان حصول الفقهية فيها زمن الرسول عليه
السلام نادر جدا

ولا التدليس (١) ولا ركض الدابة ولا المزاح انصدق ولا
حادثة السن عند التحمل بشرط التثبت من الرواية (٢) والمحافظة
عليها الى حين الأداء في الكبر ولا عدم الاعتقاد على الرواية ولا الانكباب
على الفقه

﴿ الكلام على محل الخبر ﴾

﴿ بالنظر لشهادة الآحاد ورواياتهم ﴾

محل الخبر هو الحادثة التي ورد فيها وهي اما حقوق الله او
حقوق العباد

فالأول عبادات كالصلاة والصوم وعقوبات كالرجم والجلد
والكفارات . فالعبادات تقبل فيها رواية الآحاد وتثبت بها أحكامها
الشرعية بالشروط المتقدمة المذكورة في الرواة فلا تقبل فيها رواية
فاسق ولا مستورا الحال وان كان يقبل قول الأخير اخبارا في الديانات كقوله
ان هذا الماء طاهر او نجس ان انضم اليه تحرى المخبر لما في ذلك من دفع

(١) كأن يذكر في سند الحديث انه حدثه فلان ويكون شيخ
شيخه ومعاصرا له ايها ما منه أنه أخذ عنه لاعن تلميذه او يقول حدثنا
فلان كالحسن مثلا ويكون هذا الاسم مشتركا فلا يميز المروي عنه ايها ما
بانه الحسن البصري مثلا لكونه ثقة الى غير ذلك من مسائل
التدليس المعروفة

(٢) كابن عباس فانه سمع صغيرا وحدث كبيرا

الخرج والمشقة بخلاف الاحاديث فان ناقلينها هم العلماء الاتقياء
ويستثنى من ذلك رؤية هلال رمضان فلا بد في الاخبار بها من العدد
والعدالة لكثرة التدليس في ذلك وأما العقوبات فقليل تثبت برواية
الأحاد بالشروط المتقدمة وقيل لا لان في رواية الأحاد شبهة يدرأ
بها الحد وإنما تثبت باخبار الشهود قضاء على خلاف القياس

والثاني وهو حقوق العباد ينقسم الى ثلاثة أقسام - ما فيه الزام
محض - كالبيع والشراء ومالا الزام فيه بالكفاية كالتوكيل والوديعة
والاذن في التجارة وكالرسائل - وما فيه الاضرار كعزل الوكيل لانه
من حيث انه يترتب عليه بطلان تصرف الوكيل في المستقبل الزام
ومن حيث ان الموكل يتصرف في حق نفسه من عزل الوكيل وعدمه
كيف شاء لا الزام فيه والاقسام الثلاثة تثبت احكامها الشرعية برواية
الأحاد بالشروط السابقة - واما ثبوت وقائعها بشهادة الشهود فما
كان منها فيه الزام محض تقبل فيه الشهادة بشرط لفظ اشهد والعدد
عند الامكان (١)

وولاية الشاهد مع توفر شروط الرواة فلا تقبل فيها شهادة الفاسق
ولا الصبي ولا العبد صيانة لحقوق العباد - ومالا الزام فيه كتوكيل
الوكيل لا يشترط فيه بالنسبة للشهادة الا التمييز اما ما فيه الزام من وجه
دون آخر فان كان المخبر وكيلا او رسولا قبل خبره ولو واحدا غير

(١) احتراز بذلك عما لا يتأتى فيه العدد كأخبار القابلة ان
المولود الذي خطفه طائر مثلا عند ولادته ذكر لا أنثى

عدل لقيامه مقام الموركل او المرسل بخلاف ما لو كان فضولياً فإنه
يشترط فيه احد الامرين: العدد أو العدالة

❦ أنواع الخبر ❦

أنواع الخبر أربعة : الاول ما علم صدقه كخبر الرسول عليه
السلام وحكمه اعتقاد صدقه والاثمار به . والثاني ما علم كذبه كدعوى
فرعون الربوبية وحكمه اعتقاد البطلان والاشتغال برده . الثالث
ما يحتملها بلا رجحان كخبر الفاسق فإنه يحتمل الصدق نظراً لدينه
وعقله والكذب نظراً لتعاطيه محظور دينه وحكمه التوقف فيه لاستواء
الامرین قال تعالى (يا أيها الذين آمنوا ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا)
الرابع ما يترجح صدقه على كذبه كخبر العدل المستجمع لشرائط
الرواة وحكمه العمل به بلا لزوم اعتقاد يقيني

❦ فعله عليه السلام ❦

ان علمت صفة فعله عليه السلام من الوجوب والندب والاباحة
فامته مثله بشرط ان يكون الفعل قصدياً لا غير قصدي كأن
يفعل نسياناً . ويشترط ان لا يكون طبيعياً فيخرج نحو الأكل
والشرب وان لا يكون غير مخصوص به كوجوب التهجديد ليلاً وصلوة الضحى
وزواج تسع من النساء . وان لم تعلم صفة فعله فمباح لأنه القدر المتيقن

﴿ تقريره عليه السلام ﴾

سكوته عليه السلام على ما فعل بمحضته او في عصره وعلمه ولم ينكر عليه مع القدرة على الانكار دليل الجواز لانه لا يقر على محرم الا اذا كان سكوته ناشئاً عن عدم فائدة انكاره المعلوم كسكوته على ذهاب غير المسلم الى معبده . واستبشاره مع السكوت أدل على الجواز

وكل ما صدر عن النبي صلى الله عليه وسلم من قول او فعل او تقرير ثابت بالوحي

﴿ الوسمى ﴾

قبل الشروع في تعريف الوحي وذكر أقسامه نقول ان الرسول عليه السلام ذو جهتين ملكية وبشرية فبالاولى يتلقى الشرع عن الله عز وجل وبالثانية يبلغ الاحكام الى أمته اذ من المعلوم انه لا بد من مناسبة بين المتلقى والمتلقى منه والمبلغ والمبلغ اليه وذلك التلقى يكون باتصال نفسه بالافق الاعلى وادراكها من الملك ما يُلقى اليها من الاحكام ادراكاً روحانياً يتمثل بصورة المدارك البشرية كي يبقى في نفسه عند رجوعها الى الحالة الثانية فيبلغها الى البشر من أمته وهذا الادراك اما ان يتعلق بالمعنى وداله او بالمعنى فقط او يلقي به في قلبه ويلحق بذلك ما اجتهد فيه وأقر عليه ومن هذا يتبين ان الوحي عرفان مجده الانسان مع اليقين بانه من قبل الله بواسطة او من غير واسطة والاول

بصوت يتمثل لسمعه بأن يسمع دويًا كأنه رمز من الكلام يأخذ منه المعنى الذي ألقى اليه فلا ينقض ذلك الدوى الا وقد وعاه وفهمه او بغير صوت بأن يتمثل له الملك الذي يلقى اليه رجلا فيكلمه ويحي ما يقوله . وهذا معنى الحديث الذي فسر به الرسول عليه السلام الوحي حين سئل عنه فقال (أحياناً يأتيني مثل صلصلة الجرس وهو أشده عليّ) (١) فيفصم غنى وقد وعيت ما قال وأحياناً يتمثل لي الملك رجلا فيكلمني فأعي ما يقول

ومما تقدم يعلم ان الوحي نوعان ظاهر وباطن . **والاول ثلاثة أقسام « اولها »** ما ثبت بلسان الملك بأن سمعه منه من بعد علمه بأن المبلّغ من قبل الله ليس بجنى ولا شيطان . أنزله الله عليه بلسان الروح الامين كالقرآن فانه من عند الله باللفظ والمعنى

ثانيها ما كان بإشارة الملك بدون الكلام منه ويسمى خاطر الملك كما قال النبي عليه السلام ان روح القدس نفث في روعي فقال ان نفوسا ان تموت حتى تستكمل رزقها ألا فاتقوا الله واجملوا في الطلب

ثالثا ما لاح بقلبه بالالهام أو المنام ومنه الحديث القدسي المسند الى الله تعالى

(١) انما كانت الحالة الاولى أشدّ لأنها مبدأ الانسلاخ من البشرية والاتصال بأفق الملائكة من القوة الى الفعل فيعسر بعض العسر بخلاف الثانية فان الملك يتمثل له رجلا مثله في الانسانية

الثاني رحي باطن (١) وهو ما يكون باجتهاده خوف فوات حادثة ويجوز الخطأ فيه ولكن لا يقر عليه فتقتدى الأمة به فيه
 شريعة من قبلنا شريعة لنا اذا قصها الله علينا بلا انكار على
 أنها شريعة لنا بدليل قوله تعالى (أولئك الذين هدى الله فبهداهم
 اقتده) ولذا استدل محمد بقوله تعالى (لها شرب واسكم شرب يوم
 معلوم) على قسمة المهايأة واستدل أبو يوسف على قصاص الذكر
 بالأنثى بقوله تعالى (وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس الآية)
 وليس النبي متعبداً بشرع نبي قبله لقوله تعالى (لكل جعلنا منكم
 شرعة ومنهاجاً) ويجب على غير الصحابي تقليد الصحابي فيما شاع
 بين الصحابة وساموه بدون خلاف أما ما حصل فيه خلاف فلا يجب
 تقليده فيه مطلقاً وقبل يجب مطلقاً وقيل يجب فيما يدرك بالقباس
 والتابعي كالصحابي ان ظهرت فتواه في زمن الصحابة كسعيد بن
 المسيب والشعبي والنخعي ومسروق لانه لما زاحمهم في الفتوى وسوغوا له
 الاجتهاد صار مثلهم . وفي رواية أخرى عن أبي حنيفة انه لا يقلد
 وأما من بعدهم فالأدنى يقلد الأعلى كتقليدنا الامام الاعظم أبا حنيفة

﴿الإجماع﴾

الإجماع هو اتفاق المجتهدين من أمة محمد عليه السلام في عصر

(١) انما عد هذا وحياً نظراً لانه لا يكون طريقاً للاحكام الشرعية
 الا اذا لم ينبهه الوحي على تركه

واحد على حكم شرعي وهو ممكن خلافاً للنظام وبمض الشيعة
مستدلين بأن وصول الحكم الى كل المجتهدين واتفاقهم عليه ممتنع
لا تشارهم في الاقطار وبأنه لو كان اتفاقهم مبنيًا على دليل قاطع
لا غني ذلك الدليل عن الأجماع ولا يتأني بناؤه على دليل ظني
لاختلاف القرائح والأنظار فيه والاول مردود بأن من يجد في أمر
الدين ويبحث فيه لا يكون وصول الاحكام اليه وعلمه باتفاق غيره
من المجتهدين عليها ممتنعاً

والثاني كذلك لأنه لا يمتنع اتفاق آراء المجتهدين على حكم
ظني لجواز اتفاق القرائح والأفهام على ذلك خصوصاً اذا كان
جلياً واضحاً

والعلم بالاجماع ممكن خلافاً لبعضهم مستدلاً بأن معرفة أعيان
مجتهدى كل عصر في عموم مشارق الارض ومغاربها ممتنع فضلاً عن
معرفة تفاصيل أحكامهم لجواز خفاء بعضهم وعدم شهرته أو اسردي
بلاد غير بلاده أو ميله للخمول وعدم اظهار نفسه لغرض من الأغراض
وهو مردود بأن ذلك تشكيك في الضروري للقطع بأجماع الصحابة
والتابعين على تقديم الدليل القطعي على الظني وبالاجماع على عدم
جواز بيع الطعام قبل قبضه على أن المجتهدين في زمن الصحابة
والتابعين كانوا معلومين في كل البقاع ولو فرض الآن وجود مجتهدين
لعلموا وعرفت آراؤهم لمن توفرت فيه العناية بأمر الدين لسهولة نقل
الاخبار وكثرة وسائل طرق الوصول

ونقله لمن يحتج به ممكن أيضا خلافا لبعضهم مستدلا بأن نقل
الآحاد لا يفيد القطع فلا بد أن يكون بانغا حدّ التواتر أو المشهور
وذلك ممتنع إذ يستحيل عادة مشاهدة أهل التواتر جميع المجتهدين
شرقا وغربا طبقة بعد طبقة الى ان يتصل بالمتحج به لانه مردود بما
تقدم من اجماع الصحابة والتابعين على تقديم القطعي على الظني فإنه
نقل الى المحتج به نقلا متواترا كما نص العلماء على ذلك

وركنه الاصلى تكلم مجتهدى العصر الذى حصل فيه الاجماع
على الحكم أو فعلهم كشروعهم فى المزارعة والمضاربة والمساقاة ويلحق
بهذا الاصل تكلم البعض أو فعله وسكوت الباقي بعد علمه ومضى
مدة التأمل وهى ثلاثة أيام خلافا للمشهور عن الشافعى رضى الله عنه
من عدم اعتباره هذا اجماعا (١) والاجماع بالقول يسمى قوليا وبالفعل
يسمى فعليا وشروط الاجماع ثلاثة

(١) استدلال الشافعى رضى الله عنه على دعواه بأن سكوت المجتهد
قد لا يكون دليل الموافقة على الحكم بل يشابه الادلة وعدم الوصول
الى الحكم الشرعى أو لخوف الفتنة أو لاحترام القائل لسبب سن أو
عظم جاه أو وفرة علم كما سكّت على حين شاور عمر الصحابة فى حكم
امراة حدها فأسقطت جنينا فقالوا انك مؤدب أدبا شرعيا ولا شيء
عليك وسمع على قوهم وسكّت ولما سأله عمر قال أرى عليك الغرّة وهى
عشر الدية فسكّوته لم يكن عن موافقة على ما قاله مجتهدو الصحابة لعمر
رضى الله عنه وقد قيل لابن عباس رضى الله عنهما ما منك من إخبار

أولها الاجتهاد الا فيما يستغنى عن ذلك كنقل آى القرآن
الكريم وعدد الركعات ومقادير الزكاة لاستغنائها عن الرأى
ثانيها وثالثها عدم الابتداع وعدم الفسق لانها يورثان التهمة
ويسقطان العدالة ولا أهلية للاجماع متى سقطت العدالة ولا يشترط
أن يكون أهل الاجماع من الصحابة خلافا لداود الظاهري محتججا
بأن الاجماع حجة بصيغة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
والصحابة هم الاصل في ذلك ولا يشترط أن يكون أهله من عترة
النبي عليه السلام خلافا للأمامية مستدلين بقوله عليه السلام (انى
نارك فيكم ما ان تمسككم به لن تضلوا كتاب الله وعترتى)
لأن جميع ما ذكر من الأدلة يدل على مجرد التفضيل لا أن
اجماعهم حجة دون اجماع غيرهم وكذلك لا يشترط أن يكون أهله من
عمر بما تراه من عدم العول فقال درته وقد أجابت الحنفية عن ذلك
بان الصحابة بعد مضي مدة التأمل لا يهتمون بارتكاب المحرم بسبب
سكوتهم عن الحق وما علم من سيرتهم وعاداتهم يؤيد ذلك ألا ترى أن
عمر رضى الله عنه لما منع المغالاة في المهر قالت امرأة (ان الله تعالى
يعطينا بالقنطار في قوله تعالى « وآتيم اعداهن قنطارا فلا تاخذوا منه
شيئا » ويمنع ذلك عمر كل أفقه من عمر حتى المخدرات في الحجال)
فاذا حاجت امرأة عمر فيما قال فكيف بابن العباس مع مكانته من
قريش وعنايته بامر الدين فسكوته ليس الا كفا عن المناظرة لانها غير
واجبة لانه أخفى ما يراه في العول وسكوت على لم يكن الا انتظارا
لانهاية كما هي الآداب وتعظما لشأن الفتيا

أهل المدينة خلافاً لما لك مستدلاً بقوله عليه السلام (المدينة تنفى
خبثها كما ينفى الكبير خبث الحديد) والخطأ خبث فيكون منفيًا عن
أهلها وأذن يكون قولهم صواباً . ويجب عنه بأن المراد بالخبث من
كره الإقامة فيها أو أنه محمول على نفى الخبث في زمن النبي عليه
السلام . ولا يشترط أيضاً لصحة الإجماع انقراض أهل خلافاً للشافعي
رضي الله عنه معللاً ذلك بأن الإجماع لا يتحقق إلا باستقرار الآراء
ولا استقرار إلا بعد الموت وعلى قوله يجوز لأحد أهل الإجماع أن
يرجع عن رأيه ولا يجوز عندنا وما ذهب إليه الشافعي من اشتراط
الانقراض لصحة الإجماع مردود بالأدلة القائمة على أن الإجماع
حجة فإنها تقضي بغير ما ذهب إليه . وكذلك لا يشترط لصحة الإجماع
اللاحق عدم الاختلاف السابق غير أنه يجب أن لا يخرج عن عموم
أقوال السالفين فأجماع التابعين على عدم جواز بيع أم الولد كما منعه
عمر رضي الله عنه حجة وإن أجازته على كرم الله وجهه وقد اشترط
بعضهم هذا الشرط مستدلاً بأن موت المخالفين لا يذهب رأيهم
ودليلهم لأن المنظور إليه في الإجماع الرأي لا ذوات الأشخاص ولا
إجماع مع وجود رأي المخالف ذي الأهلية للإجماع على أن ذلك فيه
تضليل بعض الصحابة المخالفة آراؤهم لما حصل عليه الإجماع بعدهم
وهو مردود بأن العبرة بأهل العصر الواحد لأن حجة اتفاقهم كرامة
لهم وذلك لا يكون إلا للأحياء المعارضين ودعوى التضليل باطلة لأن
دليل المخالف معمول به إلى زمن حدوث الإجماع الرافع له كما يرفع

القياس بوجود النص وان أريد التضييل في الواقع ونفس الامر قلنا ليس كذلك لان المجتهد يخطئ ويصيب ولا يعتبر ضالاً على أحد التقديرين . ومما تقدم يعلم ان الأئمة اذا اختلفت في عصر من الاعصر في مسألة على أقوال كان اجماعاً على أن ما عداها باطل فلا يجوز لمن بعدهم احداث قول آخر وذلك كجارية اشتراها رجل ووطئها ثم وجد بها عيباً فقبل ان الوطء يمنع الرد وقيل بالرد مع الارش فالقول بأن له الرد بدون أرش باطل لخروجه عن القولين (١)

ومستند الاجماع أما خبر الآحاد كالاجماع على عدم جواز بيع الطعام قبل قبضه لحديث (لا تبيعوا الطعام قبل قبضه) وهو خبر

(١) ومثل ذلك أيضاً القول بان الجدي يرث ويحجب الاخ والقول الآخر بانهما يرثان معاً كل كلاً آخر فانهما اتفقا على ارثه مع وجود الاخ فالاجماع على عدم ارثه مع الاخ باطل . ومثله أيضاً عدة الحامل المتوفي عنها زوجها فانه قيل بانها تعتمد بالوضع وقيل بابعاد الأجلين فان هذين القولين متفقان على عدم الاعتداد بالاشهر قبل الوضع فالاجماع عليه يكون باطلاً . وكذلك القول بان علة الربا في غير النقدين اتحاد القدر والجنس والقول الآخر بان علة كونه مطعوماً مع اتحاد الجنس أيضاً او الادخار معه فالاجماع على ان علة الربا شيء آخر ليس فيه اتحاد الجنس باطل . وكذلك استحقاق الام ثلث الكل او ثلث الباقي بعد نصيب احد الزوجين في زوجة وأبوين او زوج وأبوين فالاجماع على استحقاقها ثلث الكل او الباقي في احدي المسألتين دون الاخرى باطل

آحاد، واما القياس كأجماهم على جريان الربا في الأرز قياساً على الخنطة فلا يكون مستنداً للكتاب أو الحديث المتواتر أو المشهور لأنه لا احتياج إليه اذن وقيل لا يستند الا اليها والا كان غير قطعي ورد بان ما يستقل بكونه حجة لا يكون مستنده الا غير قطعي

اذا نقل اليها اجماع الصحابة بأجماع كل عصر على نقله كان كمثل الحديث المتواتر فيكون قطعياً في ايجاب العلم والعمل كأجماهم على ان القرآن كتاب الله تعالى واجماهم على عدد ركعات كل صلاة واذا نقله الافراد كان كمثل السنة بالآحاد فيوجب العمل دون العلم كقول عبيدة السلماني ما معناه « اجتمعت الصحابة على المحافظة على أربع ركعات قبل الظهر »

﴿ مراتب الاجماع ﴾

اقواها اجماع الصحابة بتصريح منهم ثم ما نص فيه البعض وسكت الباقيون ثم اجماع من بعدهم على حكم لم يعلم فيه خلاف لمن سبقهم ثم اجماعهم على ما سبق فيه خلاف. والاول بمنزلة الخبر المتواتر بالنسبة للعلم والعمل ويكفر جاحده. والثاني والثالث بمنزلة الخبر المشهور فلا يكفر جاحده والرابع بمنزلة خبر الآحاد فيوجب العمل دون العلم وحجة الأجماع ثابتة بقوله تعالى « ومن يبتغ غير سبيل المؤمنين نوّله ماتولى ونصله جهنم وساءت مصيراً » (١) وقوله صلى الله عليه

والاستدلال على كون الاجماع حجة بهذه الآية انما هو بالنظر لعمومها في ذاته اذ عبرة به بالنظر لسياقها. الاحاديث المسند بها على ان الاجماع حجة متكلم فيها

وسلم (لا تجتمع أمتي على ضلالة) وقوله صلى الله عليه وسلم (الخير
فيّ وفي أمتي الى يوم القيامة)

❦ الدرس الرابع القياس ❦

هو اظهار مثل حكم الاصل في الفرع لوجود علته فيه كحرمة
بيع الارز بالارز متفاضلا وكذلك حرمة بيع غيره من المكيلات
والموزونات بحذسه متفاضلا قياساً على الحنطة فان قوله صلى الله عليه
وسلم (الحنطة بالحنطة مثلاً بمثل والفضل رباً) يدل على حرمة التفاضل
بين التماثلين جنساً وقدرًا لانه لا يأتى التماثل بدونهما ومعلوم أن
البيع من حيث هو مباح فالامر فيه منصب على التماثل وهو موجود في
بيع الارز بالارز فيكون كالحنطة

فالاصل الحنطة والفرع الارز والحكم حرمة البيع متفاضلا والعلة
موجودة في الفرع وهي اتحاد الجنس والقدر. ومثل ذلك قياس النبيذ
على الخمر في حرمة الشرب بجامع الاسكار. ووجوب الزكاة في الحلي
قياساً على النقد بجامع الثمنية

وكون القياس حجة ثابت بقوله تعالى (هو الذي أخرج الذين
كفروا من أهل الكتاب من ديارهم لأول الحشر ما ظننتم أن يخرجوا
وظنوا انهم مانعهم حصونهم من الله فأتاهم الله من حيث لم يحتسبوا
وقذف في قلوبهم الرعب يخربون بيوتهم بأيديهم وأيدي المؤمنين
فاعتبروا يا أولى الابصار) لأن هذه الآية تدل على ان علة الاخراج

الكفر والاعتبار بذلك معناه أنه لو حصل الكفر لترتب عليه الإخراج
اذ الاعتبار رد الشيء إلى نظيره في الحكم فلو لم يكن الاعتبار حجة
لمعرفة الأحكام لما أوجبه بالآخرة (١)

(١) الاعتبار في هذا السياق معناه رد الشيء إلى نظيره في الحكم
العقلي اذ ترتب الخروج على الكفر ليس حكماً شرعياً بل هو حكم
عقلي فليس معنى الاعتبار في هذا السياق قياس الأرض على الخنطة في
حرمة التفاضل لكن استدل به على وجوب القياس نظراً لشمول
الاعتبار في ذاته العقلية والشرعية ولا دليل على أن الاعتبار هنا
معناه الاتعاظ لا غير — وقد نفى بعضهم القياس مطلقاً وبعضهم نقاه
في الأحكام السمعية دون العقلية واستدل على ذلك بقوله تعالى « تبياناً
لكل شيء » وقوله جل شأنه « ولا رطب ولا يابس إلا في كتاب
مبين » فإن ذلك يدل على أن الكتاب كاف في بيان جميع الأحكام
بعبارة وإشارته ونصه واقتضائه وعند فقد الكل يعمل بالاستصحاب
بدليل قوله تعالى « قل لا أجد فيما أوحى إلى محرماً على طاعم
يطعمه . . . » الآية — واستدل أيضاً بقوله عليه السلام « لم
يزل أمر بني إسرائيل مستقيماً حتى ظهر فيهم أولاد السبايا فقاسوا ما لم
يكن بما قد كان فضلو وأضلوا » — وأيضاً هو طريق لا يؤمن فيه
الخطأ ومثل ذلك يمتنع العقل من سلوكه. وبأن الحكم حق الشارع القادر
على البيان القطعي فلم يحز التصرف في حقه بما فيه شبهة بخلاف حقوق العباد
الثابتة بالشهادة. ورد الأول بأن الكتاب إذا بين فيه حكم الأصل فقد
بين فيه حكم الفرع بياناً خفياً وذلك بطريق القياس — والثاني بأن القياس

وثابت أيضاً بحديث معاذ رضى الله عنه وهو قول النبي عليه السلام حين أرسله الى أهل اليمن (بم تقضى قال بكتاب الله قال فإن لم تجد قال فبسنة رسوله قال فإن لم تجد قال أجتهد برأى فقال الحمد لله الذي وفق رسول رسولنا لما يرضى به رسولنا) فلو لم يكن حجة لأنكره ولما حمد الله عليه . وله شروط وأركان ودفع وحكم

﴿ شروط القياس ﴾

شروط القياس أربعة - الأولى - ان لا يدل دليل على أن حكم الاصل مخصوص به لأن ذلك يكون مبطلاً للقياس مثاله ما حصل من شهادة خزيمة لما نقد النبي عليه السلام الأعرابي ثمن الناقة التي اشتراها منه وأنكر فقال النبي صلى الله عليه وسلم (من يشهد لى) فقال خزيمة : أنا أشهد يا رسول الله أنك أوفيت الأعرابي ثمن الناقة . فقال (كيف تشهد ولم تحضرننا) فقال خزيمة - يا رسول الله انا

المقضي للضلال والاضلال هو الذى لم تراعى فيه الشروط كالقياس مع وجود النص او مع اختصاص حكم الاصل به او مع كونه جارياً على خلاف سنن القياس الخ . والثالث بأن غلبة ظن الصواب كافية في العمل والا تعطلت الاسباب كسفر التاجر للكسب اذ هو مبنى على غلبة الظن . وكذلك غالب الاعمال الانسانية الاختيارية . والرابع بأن ذلك ساغ بأذنه فان معرفة جهة القبلة لاداء محض حق لله تعالى جائز فيه الرأي لان هذا غاية ما فى وسعنا

نصدقك فيما تأتينا به من خبر السماء أفلا نصدقك فيما نخبرنا به من
أداء ثمن الناقة - فقال عليه السلام (من شهد له خزيمة فهو حسبه)
فجعل شهادته كشهادة رجلين كرامة له وقد دل قوله تعالى (وأشهدوا
شهيدين من رجالكم) على أن العمل بشهادته منفردا مخصوص به فلا
يقاس عليه غيره

(الثاني) أن لا يعدل بالأصل عن سنن القياس بأن لا تدرك له
علة يقتضيها القياس كالمقدرات الشرعية مثل عدد الركعات والسجرات
وعدد الجلدات في الحدود الى غير ذلك أو تدرك له علة تقتضي
حكما يغير حكم الأصل كعدم فطر الصائم الآكل نسبانا الثابت
بقوله صلى الله عليه وسلم للأعرابي الذي حصل منه ذلك (أتم صومك
فإنما أطعمك الله وسقاك) فإنه مخالف للقياس اذ هو تقيض الفطر
لذهاب ركن الصوم وهو الإمساك لقوله عليه السلام (الفطر مما دخل)
فلا يقاس عليه الآكل خطأ كأن أكل في يوم معتقدا أنه آخر
شعبان أو أول شوال فظهر أنه من شهر رمضان - وإنما اغتفر النسبان
دون الخطأ لكون الاول طبيعيا وحاصلا بمجرد قدرة صاحب الحق
سبحانه وتعالى ولا اختيار للعبد فيه ولا كذلك الخطأ اذ التقصيرات
من جهته

(الثالث) أن يكون الحكم المعدي للفرغ حكما شرعيا لا تغير

فيه بعد نقله للفرع ثابتاً للاصل بحجة غير القياس (١)

(١) فلو كان حكم الاصل معلوماً من الكتاب أو السنة أو الاجماع وعلمت علته جاز القياس عليه بخلاف ما لو كان معلوماً بطريق القياس على واحد من هذه الاشياء فانه لا يجوز قياس غيره عليه لانه ان كانت فيه العلة التي في الاصل المعروف حكمه من الكتاب أو السنة أو الاجماع فلا داعي الى القياس على ما قياس عليه وان لم تكن هي التي فيه كان القياس فاسداً مثلاً اذا قسنا الذرة على الحنطة المذكورة في الحديث وقتلنا أن يبيعها بشيء من جنسها متفاضلاً حرام قياساً على الحنطة فلا يسوغ لنا ان نقيس بيع الحلبة بمثلاً متفاضلاً على الذرة لان اتحاد الجنس والقدر الذي هو العلة متحقق في الحنطة فلا داعي الى الذرة وان قسنا الليمون على الذرة وقتلنا بعدم جواز بيعه متفاضلاً لا يصح لان علة الحكم التي هي اتحاد الجنس والقدر ليست متحققة في الليمون لانه عددي غير مكمل ولا موزون فليس من المقدرات — وقد استثنوا من ذلك القياس الحقي وصورة ذلك أن يختلف البائع والمشتري قبل قبض المبيع في مقدار الثمن فالقياس الظاهر يقتضي أن تكون اليمين على المشتري عند عدم البينة لان البائع يدعي زيادته والمشتري ينكر ذلك فعليه اليمين ولكن القياس الحقي المسمى استيحساناً يقتضي أن تكون اليمين على كل منهما لان البائع ينكر تسليم المبيع بالثمن الذي قاله المشتري كما ان المشتري ينكر دفع الثمن الذي قاله البائع وأخذ المبيع مقابلة ذلك ولما كان حلف كل منهما ثابتاً بطريق القياس الحقي جاز نقله قياساً الى وارثيهما وإلى المؤجر والمستأجر قبل تمام استيفاء المنفعة — ظهر لك

فلا يصح القياس اللغوي (١) كأطلاق اسم الخمر على النبيذ بجامع
أن كلا يخامر العقل وتثبت حرمة بالنص ويحد شاربه كثيره وقليله
لكونه يسمى خمرًا

عما تقدم ان الاستحسان قياس خفي وان الامام أبا حنيفة لم يزد شيئاً
عن الأدلة الأربعة التي هي الكتاب والسنة والاجماع والقياس اذا الاستحسان
قسم منه — وكما يطلق الاستحسان على القياس الخفي يطلق على ما ثبت
بالأثر مخالفاً للقياس كالأجارة فانها بيع معدوم وكذلك السلم لكن الأول
منهما ثبت بقوله عليه السلام (أعطوا الأجير أجره قبل ان يجف عرقه)
والثاني بقوله (من اسلم فليسلم في شيء معلوم الخ)

ومثل ذلك عدم فساد صوم من اكل ناسياً لقوله عليه السلام (اتم صومك الخ)
ويطلق على ما ثبت بالاجماع ايضاً كالاستصناع وعلى ما ثبت بالضرورة
كطهارة الاواني فإن القياس يقتضي عدم جواز الاستصناع لكونه بيع
معدوم ويقتضي عدم طهارة الاواني النجسة لأن كل ماء يلامسها نجس

(١) وانما لم يحجز القياس اللغوي ويترتب عليه الحكم الشرعي لأنه
معلوم ان علة التسمية لا تقتضيها بل لا بد من وضع بأزاء المعنى مثلاً الخيل
سميت بذلك لاختيالها في مشيتها فلا يسمى كل مختال من غيرها خيلاً
فلو شبهنا كل مسكر بما اتخذ من العنب وغلا وقذف وأزبد وسميناه
خمرًا لمشابهته لذلك المتخذ وصارت كلمة خمر شاملة لهما وثبت تحريم
المسكر من غير الخمر بالآية لشمول لفظ الخمر له لكان ذلك جرياً على
خلاف منهج اللغة وقد قدمنا ان الناظر في الكتاب والسنة على طريق
استنباط الاحكام منهما لا بد ان يتتبع في فهمهما مذاق الاستعمال العربي

ولا يجوز قياس غير متحد الجنس والقدر من العددات كالتفاح

وقد علمت أن القياس اللغوي لم تستعمله العرب في عباراتها فلا يكون مرادها . والاستحسان قسمان : الأول ' ما قوي تأثيره والثاني ' ما ظهرت صحته وخفي فساد . والقياس قسمان أيضا : الأول ' ما ضعف تأثيره والثاني ' ما ظهر فساد . وخفيت صحته . فقسامه مناقضان لقسمي الاستحسان . والاول من قسمي الاستحسان مقدم على الاول من قسمي القياس والثاني ' من قسمي القياس مقدم على الثاني من قسمي الاستحسان . مثال تقديم أول قسمي الاستحسان على أول قسمي القياس سؤر سباع الطير فإن القياس يقتضي نجاسته قياساً على سؤر سباع البهائم لأن كلا غير مأكول اللحم والاستحسان يقتضي طهارته فإن الطيور تشرب بمناقيرها وهي عظم طاهرة فيقدم ما يقتضيه الاستحسان لقوة أثره على ما يقتضيه القياس لضعف أثره . ومثال تقديم ثاني قسمي القياس على ثاني قسمي الاستحسان تأدية سجدة التلاوة بالركوع في الصلاة فإن القياس يقتضي ذلك وفيه فساد ظاهر وهو العمل بالمجاز لان شمول السجود (المأمور به عند حصول سببه) الركوع مجاز وصحة خفية فإن سجود التلاوة ليس قرينة مقصودة بل المقصود منه التواضع ومخالفة المتكبرين وموافقة المطيعين في قصد العبادة وهذا حاصل بالركوع في الصلاة والاستحسان يقتضي عدم تأديها به لأن المأمور به في سجدة التلاوة سجود مناير للركوع فينبغي أن لا ينوب عنه كما لا ينوب عن سجدة الصلاة وفي هذا الاستحسان فساد خفي وهو جعل سجدة التلاوة التي هي غير مقصودة كسجدة الصلاة التي هي قرينة مقصودة لذاتها وصحة ظاهرة وهي العمل بالحقيقة وعدم تأدي المأمور به بنيره

على متحدهما مثل الخنطة فلا يجوز بيعه متفاضلا بجامع ان كلام مطعوم لأن ذلك يوجب في الفرع حكماً هو حرمة التفاضل المطلقة وهو في الأصل الحرمة المقيدة بالتماثل والتماثل لا يوجد الا فيما اتحد جنساً وقدرا بأن يكونا من جنس واحد مكيلين او موزونين

الرابع - ان لا يكون حكم الفرع منصوصا عليه لأنه ان كان كذلك فالقياس اما أن يكون موافقا للنص كحرمة بيع التمر بالتمر متفاضلا قياسا على الخنطة وحينئذ فلا فائدة في القياس اذ الحكم المرتب عليه معلوم من النص واما ان يكون مخالفاً له كتقييد الرقبة بالائمان في كفارة الظهار قياساً على كفارة القتل واذا فلا يعمل به لمخالفته نص الآية وهي قوله تعالى (والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة من قبل أن يتماسا) خلافاً لمن أجازه في الحالة الاولى قائلاً انه عارض للنص لأن الكلام في القياس المستقل بكونه حجة

﴿ أركان القياس ﴾

أركان القياس أربعة : الأول ، الأصل (وهو المقيس عليه) ، الثاني ، الفرع (وهو المقيس) الثالث ، حكم الأصل ، الرابع الجامع أي العلة . وقد تقدم معرفة كل منها . أما حكم الفرع فشمرة القياس

﴿ طريقة معرفة العلة ﴾

علة الحكم هي الوصف المشترك بين الأصل والفرع وتعرف

بثلاثة أشياء أولها النص، وثانيها الأجماع، وثالثها المناسبة

﴿ النص ﴾

النص اما ان يكون دالا على العلة بالوضع أولا . (والثاني الاثماء)
والاول قسمان : أولها الصريح - وهو ما دل على التعليل بوضعه
بحيث لا يتصدد به غير العلة نحو علة كذا أو لأجل كذا أو كي يكون
كذا ، كقوله تعالى في النفي (كي لا يكون دولة بين الاغنياء منكم)
وثانيها - الظاهر كاللام والباء لظهورهما في التعليل وان احتملت
اللام العاقبة والباء المصاحبة نحو (أقم الصلاة لدلوك الشمس) وقوله
(فيما رحمة من الله انت لهم)

وبلى اللام والباء « إن » التعليلية لأن اللام مقدرة قبائما والمقدر
ليس كالثابت نحو قوله تعالى (وما أبرئ نفسي ان النفس لأماراة
بالسوء) ، ولعاب الهرة طاهر انها من الطوافين عليكم (فجعل
لعابها غير نجس دفعا للخرج) ومثل ان التعليلية فاء التعليل كالفاء
المذكورة في الجزاءات فتفيد ان ما بعدها مسبب عما قبلها نحو قوله
تعالى (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) (ونسها النبي فسجد)
و (زنى ماغز فرجم)

والايماء هو أن يقترن بالحكم ما اذا لم يكن هو أو نظيره للتعليل
كان بعيدا عن الفهم نحو (أعتق رقبة أو أطعم ستين مسكينا) جوابا
لمن قال (واقمت زوجتي في رمضان) ونحو قوله عليه السلام لآتي

سألته في قضائها الحج عن أبيها (أرأيت لو كان على أبيك دين فقضيته
أكان ذلك يجزئه) وقوله عليه السلام في حرمة الصدقة على بنى هاشم
(أرأيت لو تمضمضت بماء ثم مججته أ كنت شاربه)

ومنه الفرق بين شيئين في الحكم مع كونهما وصفين سواء ذكر
الحكمان أو أحدهما - فالأول - نحو للفارس سهمان وللراجل سهم .
والثاني نحو القاتل لا يرث ومنه أيضا الغاية والاستثناء والشرط نحو
قوله تعالى (ولا تقربوهن حتى يطهرن) وقوله تعالى (الا ان يعفون)
وقوله عليه الصلاة والسلام (فان اختلف الجنسان فبيعوا كيف شئتم)
فان الاول يفيد عليه الطهارة لجواز القربان والثاني يفيد عليه العفو
لسقوط المفروض والثالث يفيد عليه اختلاف الجنس لجواز البيع
كيف شاءوا

﴿ الإجماع ﴾

تعرف العلة بالاجماع أيضا كأجماعهم على ان الصغرة علة للولاية
على الصغير في ماله لعجزه عن التصرف فيقاس عليه زواجه بجماع
الصغير المؤدى للعجز عن التصرف في النفس بالاولى

﴿ المناسبة ﴾

تعرف العلة بالمناسبة للحكم بأن تكون ملائمة للعمل المنقولة عن
الرسول عليه السلام وعن السلف لأن جعلها مناطا للحكم الشرعي
لا بد أن يكون موافقا لما نقل عن أرباب الشرع كتعليل الفرقة في

اسلام زوج غير المسلم بأبائه الاسلام لأنه بناسبه لا لوصف الاسلام
لنُبُوِّهِ عن ذلك لأنه عرف عاصما للحقوق لا قاطعا لها كما قال عليه
السلام (أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله محمد رسول
الله فان قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم الا بحق)

﴿ العلة المعجزة للقياس ﴾

هي التي علمت بطريقة الايمان او الملائمة كما في الامثلة المتقدمة
فالغرض منها بيان ما يظن انه علة

﴿ العلة الموهبة ﴾

هي التي عرفت بطريقة الوضع، او كان نوعها او جنسها مؤثرا في نوع
الحكم او جنسه . مثال تأثير الجنس في الجنس تأثير الضرورة في
التسهيل المأخوذ من قوله تعالى فمن اضطر في مخمصة الخ ، وتأثير النوع
في النوع كتأثير الاسكار في التحريم ، وتأثير الجنس في النوع كتأثير
الداخل في الإفطار ، وتأثير النوع في الجنس كتأثير الجنون في اسقاط
التكاليف (١)

(١) المراد بالنوع هنا شيء واحد يتعدد بتعدد محاله وأسبابه
كالسكر فانه واحد يختلف باختلاف أسبابه كسكر الخمر وسكر النبيذ
وسكر الجمعة - وبالجنس ما فوق ذلك كالعجز بعدم العقل فانه يشمل
عجز الصبي غير العاقل وعجز المجنون ' وفوقه الجنس الذي هو العجز
بسبب ضعف القوي اعم من الظاهرة والباطنة فيشمل المريض ايضا'

﴿ المعارضة والترجيح ﴾

المعارضة هي تقابل الحجتين على السواء مع اتحاد المحل والزمن وذلك بالنسبة لنا اما بالنسبة للواقع فلا بد من اختلاف الزمن ولكن لما جهلنا ذلك حملنا الأمر على اتحادهما وبجئنا عن المرجح لاحدهما على الاخرى فلا تعارض بين المتواتر وخبر الآحاد، ولا بين القياس والكتاب والسنة المتواترة او المشهورة لعدم تساويهما في القوة ، ولا بين حلية زواج البنت وحرمة أمها لاختلاف المحل ، ولا بين حل الخمر في صدر الأسلام وحرمتها بعده لاختلاف الزمن ، ولا بين الناسخ والمذسوخ لذلك . وقد رأينا في الأدلة الشرعية نقابا وهي من معصوم لا يجوز عليه الخطأ فعلمنا ان ذلك بالنظر لما لا غير

ولما كان هذا يوجب اهمال احدى الحجتين او الغاءهما لعدم امكان العمل بهما معا احتجنا الى ان نبين ما يجب ان يتبع في شأنهما فنقول

اذا عارض بعض الكتاب بعضه الآخر رجعنا الى السنة ولا نرجع لآية اخرى نعتبر ناسخة او مقوية احدى الحجتين لان الكل من جنس

وفوقه الجنس الذي هو العجز الناشئ عن الفاعل بدون اختياره فيشمل المحبوس والمكره زيادة على ما تقدم ، وهكذا يقال مثل ذلك في الاحكام

لم يذكر المؤلف دفع القياس لكونه مشروحا في علم آداب البحث

واحد فلا نكون احدى الآيات مرجحة للآخرى على غيرها (١) ومحل الرجوع منهما الى السنة اذا لم يمكن التخلص من المعارضة بوجه من الوجوه كاختلاف الحكم والحال كما يأتي

واذا كان بين أدلة السنة رجعتنا الى أقوال الصحابة او الى القياس مثال الاول قوله تعالى في الصلاة (واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم ترحمون) فانه معارض بقوله تعالى (فاقرءوا ما تيسر من القرآن) اذ الآية الاولى توجب الاستماع لا القراءة والثانية بالعكس فيرجع الى قوله عليه السلام (من كان له امام فقرأه الامام له قراءة) ومثالها بين أدلة السنة ما رواه النعمان بن بشير عن النبي صلى الله عليه وسلم انه صلى صلاة الكسوف ركعتين بركوعين وسجدتين فان ذلك معارض لما روى عن عائشة رضى الله عنها من انه صلاها ركعتين بأربع ركعات وأربع سجعات فيرجع الى قياسها بسائر الصلوات فتكون الركعة بركوع وسجدتين واذا لم يوجد ما يرجع اليه في دفع التعارض من حديث او قياس وجب تقرير الاصل كما في

(١) فانه لا ترجيح بكثرة الأدلة التي من جنس واحد فالدليل الواحد يعارض كثيراً من الأدلة المخالفة له وانما رجعتنا الى السنة لان مرتبتها متأخرة عن آي القرآن الكريم اذ هي بمنزلة التفسير والبيان لما جاء فيه قال تعالى (وأنزلنا اليك الكتاب لتبين للناس) ومعلوم ان المبين متأخر عن المبين وكذا يقال فيما يرجع اليه في دفع التعارض من غير السنة كأقوال الصحابة والقياس

سُور الحجر الاهلية فقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سئل :
 ابتوضاً بما افضلت الحجر الاهلية قال : نعم . فانه معارض بما روى
 عنه عليه السلام من انه نهى عن اكل لحماها اذ هذا يقتضى نجاسة
 لهما بما المستلزم نجاسة سورها فيرجع الى الاصل في الماء وهو الطهارة
 والى الأصل في الحدث وهو عدم ارتفاعه بالوضوء فيجب الجمع
 بين الوضوء والتيمم ويدفع التعارض أيضاً من جهة الحكم بان يوزع
 بين الدليلين فيقسم المال بين المدعين المبرهنيين او بأن يكون الحكم
 في احد الدليلين دنيوياً وفي الآخر أخروياً كما يتى اليمين في سورة
 البقرة والمائدة وهما قوله تعالى (لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم
 ولكن يؤخذكم بما عقدتم الأيمان فكفارته اطعام عشرة مساكين
 من اوسط ما تطعمون أهليكم او كسوتهم او تحرير رقبة) وقوله
 تعالى (لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤخذكم بما كسبت
 قلوبكم) فالآية الثانية تفيد المؤاخذه بما قصده القلب وذلك
 يتأتى في اليمين الغموس والاولى تفيد عدم المؤاخذه بها لصديق
 للغو عليها فتخص الآية الثانية بالحكم الأخروي والاولى بالدنيوي
 لذكر الكفارة فيها ويدفع التعارض أيضاً من جهة الحال كقراءة
 (فاعتزلوا النساء في الحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن) بتخفيف
 الطاء وتشديدها اذ الاولى تقتضى حل القربان بمجرد انقطاع الحيض
 والثانية تقتضي عدم حله الا بعد الغسل فتحمل الاولى على ما اذا انقطع
 الدم لا كثره لعدم احتمال عوده والثانية على ما اذا لم يكن كذلك

فيؤكّد بالغسل وبذا يدفع التعارض . ويدفع أيضاً بحظر أحدهما وإباحة الآخر فيقدم الحاضر على المبيح لأن الأصل في الأشياء الإباحة فيجمل المبيح (الموافق للأصل) مقدماً والحاضر متأخراً مغيراً له بخلاف ما إذا جعل الحاضر متقدماً مغيراً للإباحة الأصلية ثم جاء بعد ذلك المبيح مغيراً له فإن التغيير يتكرر والأصل عدم التكرار وهذا يرجع إلى اختلاف الزمان تقديراً وهو مما يوجب عدم التعارض ولقول النبي صلى الله عليه وسلم (ما اجتمع الحلال والحرام إلا وقد غلب الحرام الحلال) والدليل على أن الأصل في الأشياء الإباحة قوله تعالى (خلق لكم ما في الأرض جميعاً) أما على قول من قال إن الأصل فيها الحظر أو التوقف فيقدم الحاضر عملاً بالحديث السابق

إذا تعارض المثبت والنافي قدم المثبت إذا لم يكن النافي (١) عن دليل بان كان مبنياً على العدم الأصلي وذلك خشية تكرار التغيير إذا قدم النافي على المثبت كما في الحاضر والمبيح - أما إذا كان ناشئاً عن دليل فيعارض الإثبات - وعلى هذا فالحل في حديث ميمونة (وهو ما رواه ابن عباس من أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوجها وهو محرم) يعارض إثباته المروي في حديث يزيد بن الأصم وهو أن النبي تزوجها

(١) المراد بالنافي الأصل في الشيء المناسب له الذي عرف اتصافه به وبالمثبت الطارئ على ذلك كالأحرام بالنسبة للحاج فإنه أصل فيه والحل طارئ عليه وكالرق في العبد المعلوم رقه فإنه أصل والحرية طارئة عليه

وهو حلال اذ النفي (وهو هيئة المحرم) يدرك بدليل المشاهدة وقد قدمنا
النافي على المثبت لكون راويه وهو ابن عباس أقوى من راوي الاثبات
وهو يزيد بن الاصم ضبطاً واتقاناً

ومثال النفي المبني على العدم الا صلى ما روي ان بريرة عتقت
وزوجها عبد فخيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم في البقاء معه فانه
لا يعارض الاثبات وهو ما روي انها عتقت وزوجها حر وان النبي
خيرها فان القول بالرق استصحاب للأصل فانه كان رقيقاً قبل ان
يعتق ولذا أخذنا بالمثبت وفرعنا عليه ان الرقيقة اذا عتقت تحت
زوجها الحر تخير في البقاء معه خلافاً للشافعي فانه أخذ بالثاني وفرع
عليه انها لا تخير الا اذا كان زوجها رقيقاً

وترجح رواية الفقيه على غيره وما سمع من النبي صلى الله عليه
وسلم على ما علم منه وما شاهدته وأقره على ما سمع به وأقر
وما في كتاب عرف بالصحة كالبخاري ومسلم على ما في كتاب أقل
منه حجة كسنن أبي داود والترمذي وكترجيح النص على الظاهر والمفسر
على النص والمحكم على المفسر والدال بعبارة على الدال بأشارته الى
غير ذلك من المرجحات العديدة

إذا عارض القياس قياساً في رتبته (١) يعمل المجتهد بأيهما شاء

(١) اما اذا لم يكن كذلك بأن كان احدهما ذا علة مجوزة والاخر
ذا علة موجبة فانه يقدم الثاني على الاول وذلك كما اذا قتل شخص
مورثه دفاعاً عن نفسه فان قوله عليه السلام (القاتل لا يرث) يفيد

بشهادة قلبه لان لقلب المؤمن نوراً يميز به الحق من الباطل قال النبي
عليه السلام (اتقوا فراسة المؤمن فانه ينظر بنور الله)

﴿ الاجتهاد ﴾

هو لغة بذل الجهد وفي الاصطلاح بذل الفقيه وسعه للحصول
على ظن بحكم شرعي

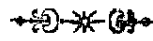
وشروط المجتهدين ان يكون عالماً بالكتاب والسنة واجماع الصحابة
وغيرهم من المجتهدين ومراتب ذلك الاجماع وعالماً أيضاً بسيرة الرواة
وبالناسخ والمنسوخ وان يكون عدلاً غير مبتدع عارفاً بقواعد علم الأصول

ان هذا القتل علة في المنع من الارث بطريق الاعماء لان فيه تعليق
الحكم بالمشقة وهو يؤذن بعملية مبداء الاشتقاق ولكن من حيث ان القتل
قضت به ضرورة الدفاع عن النفس يرثه فان جنس الضرورة الذي
يندرج فيه ما هنا مؤثر في جنس الحكم الذي هو التسهيل الشامل
للالرث — قال تعالى (فمن اضطر في نخمصة غير متجانف لاثم فان الله
غفور رحيم) ومعلوم ان جنس العلة اذا ثبت شرعاً تأثيره في جنس
الحكم تعالى ذلك الى الانواع المندرجة تحت كل منهما وكان موجبا
للقياس

(١) تكلم بعض العلماء في هذا الحديث

الحق واحد لا تعدد فيه خلافاً للمعتزلة في المسائل الخلافية (١)
وعلى قول غيرهم المجتهد يصيب ويخطئ فاذا أصاب كان له اجران
أجر النظر في الأدلة واجرا الاصابة واذا أخطأ كان له اجر واحد
وهو الأول

وعلى قولهم كل مجتهد مصيب والمجتهد اذا ظهر له خطؤه وعُدل
عنه الى رأي آخر يأنى بأعماله وفق اجتهاده الاخير وما مضى
منها على الاجتهاد الاول صحيح والله أعلم



اللهم كما وفقت لاتمامه وفق الانتفاع به يا من لك الحمد في الاولى
والآخرة وصل وسلم على الواسطة العظمى في الفيض العميم والرحمة
الشاملة سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

(١) قالت المعتزلة الحق متعدد في المسائل الخلافية بدليل ان الله
كلّفنا باصابة الحق فاذا كان غير متعدد في تلك المواطن كان تكليفاً بما لا يطاق
وهو مردود بقوله تعالى لا يكلف الله نفساً الا وسعها ورد عاينهم بأن
المجتهد مكلف باصابة الحق على قدر استطاعته لا في الواقع ونفس الأمر فلا
يكون الا تكليفاً بما يطاق

❦ باب التمريبات ❦

ولنذكر لك الآن نموذجا من التمريبات التي وعدنا بها لتنسج على منوالها وتستضيء بمشكاتها وهي وان كانت قليلة في ذاتها الا انها كثيرة اذا قيس عليها ولم نراع في وضعها ترتيب الابواب ليكون ذلك ادعي الى التبصر وأعمال الفكرة وقد شاركننا المؤلف حفظه الله في هذه التمريبات والتعليقات وفي الارشاد الى المظان فله الفضل في الأولى والأخرى . وله حق اعادة الطبع . في الاصل وانفرع

(١) أجمع الفقهاء : على أن شهادة من له حق الشفعة في البيع على عقد البيع غيره يسقط حقه في الشفعة فيبين من اي نوع من انواع الدلالات دلالة شهادته على سقوط حقه

(٢) بين عدد الطلقات التي تقع على الزوجة اذا قال لها زوجها انت طالق ثلاثا الاثنتين بدون فاصل وبين حكم ذلك اذا فصل فاصل زمني بين المستثنى والمستثنى منه من غير عذر مع بيان المأخذ من الاصول

(٣) استأجر رجل جملا واشترط عليه المؤجر الا يحمله الا تظنا او نبنا او ماشا كل ذلك فحمله حديدا او رصاصا فاستنتج حكم فسخ الاجارة

(٤) كيف تستنتج حكم رد الامانات من قوله تعالى ان الله يأمركم أن تؤدوا الامانات الى أهلها - النازل في رد مفتاح

الكعبة الى ثمان بن مضمون سادها

(٥) من أى نوع من أنواع ظهور المعنى فهم طهورية الماء المالح وحل ميته من قوله عليه الصلاة والسلام حين سئل عن جواز الوضوء بالماء المالح (هو الطهور ماؤه الحل ميتته)

(٦) من أى نوع من أنواع الدلالات دلالة الحديث السابق على طهورية الماء المالح وحل ميته

(٧) كم تفاحة يأكلها حتى لا يحنث من حلف أنه بأكل تفاحات وبيان ذلك من الاصول

(٨) اذا قال لزوجته انت طالق ان شاء الله او لعبدك أنت حر

ان شاء الله بطل طلاقه وعتقه فبين مأخذ ذلك من الاصول

(٩) بين الحكم الاصولى لاقرار من قال لا خورك على عشرة جنهات

الا عشرة جنهات ومن قال لزوجته انت طالق ثلاثاً الا ثلاثاً

(١٠) استأجر رجل داراً واشترط عليه المؤجر الا يسكنه نجاراً أو

قصاراً او نحوها مما يرهن البناء فأسكنها حداداً فبين بياناً أصولياً

فساد الاجارة

(١١) كيف تستنتج حكم التبذير والتقتير والتوسط من قوله تعالى

ولا تجعل يدك مغلولة الى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد

ملوماً محسوراً

(١٢) اذا كان قانون مدرسة من المدارس يقضى بفصل من لا يجيب

في علم من العلوم المقررة للامتحان فما حكم من لا يجيب في

علمين أو أكثر ومن أى نوع من أنواع الدلالات دلالة
القانون على هذا الحكم

(١٣) كيف تستنتج حكم عدم التقوى من قوله تعالى وانقوا الله

(١٤) من أى أنواع الدلالات دلالة ان للشريك الثانى ثلاثة

ارباع الربح بعد بيان ان لـلـاول الربح

(١٥) كيف تستنتج حكم الصلاة من وأقيموا الصلاة وحكم ترك

الزكاة من وآتوا الزكاة

(١٦) كيف تستنتج حكم معاملة الغير اذا تعدى عليك من قوله

تعالى فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم

مع العلم بأن التعدى منهى عنه بقوله تعالى (ولا تعتدوا)

(١٧) كيف تستنتج حكم اصلاح ذات الين وحكم الافساد من

قوله تعالى انما المؤمنون اخوة فأصلحوا بين أخويكم

(١٨) اذا اختلف المتبايعان وهلكت السلعة ولا بينة لواحد منهما قالت

الحنفية يتحالفان ويترادان اذا كانت السلعة قائمة وقالت الشافعية

يتحالفان ويترادان هلكت السلعة ام لا (ورد السلعة فى حال هلاكها

انما هو رديهما) فايد احد الرأيين على حسب القواعد الاصولية من

هذين الحديثين (الاول) اذ اختلفت المتبايعات والسلعة

قائمة تحالفا وترادا والثانى بدون والسلعة قائمة

(١٩) كيف تستنتج حكم شرب الخمر من قوله تعالى انما الخمر والميسر

والانصاب والازلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه

- (٢٠) كيف نستنتج حكم مشاورة الانسان اخاه من قوله تعالى للنبي عليه السلام وشاورهم الامر
- (٢١) استنتج حكم قبول الهدية من قوله عليه السلام تهادوا تحابوا

(اصلاح خطأ)

| الخطأ | الصواب | صفحة | سطر |
|---------|------------|------|-----|
| عليه | علمه | ٦ | ١٥ |
| والوحدة | او الواحدة | ٢٥ | ١٤ |
| يتمها | يتمها | ٢٧ | ١٠ |
| لان | كما ان | ٢٧ | ١٦ |
| بأن | الى ان | ٢٩ | ٢٠ |

